



أسس النظرية النحوية عند العرب وتشومسكي

د. محروس محمد إبراهيم علي
أستاذ مساعد، قسم اللغة العربية
كلية الآداب، جامعة بني سويف





مستخلص:

تعد هذه الدراسة محاولة من الباحث لرصد ملامح النظرية النحوية التركيبية ، في الفكر النحوي والبلاغي عند العرب ، وفي الفكر النحوي عند الغرب ، متمثلاً في جهود تشومسكي في نظريته البنوية التوليدية التحويلية ؛ وبذلك تتبلور مشكلة هذا البحث في محاولته عرض نظرية النحو ونظرية النظم عند النحويين والبلاغيين العرب على معطيات علم التراكيب الحديث ، متمثلاً في تشومسكي ونظريته (البنوية التوليدية التحويلية) عن النحو والتركيب ، ونقد هذه النظريات وبيان صلة بعضها ببعض ، ومدى إمكانية الاستفادة من نتائج كل نظرية في محاولةٍ لعملٍ تأطير نظرية شاملة للنحو والتركيب.

الكلمات المفتاحية: النظرية النحوية، نظرية النظم، النظرية البنوية التوليدية، تشومسكي.

Abstract:

This study is an attempt by the researcher to monitor the features of the grammatical synthetics theory, in the grammatical and rhetorical thought among the Arabs, and in the grammatical thought in the West, represented in Chomsky's efforts in his theory of structural generative Transformative; thus the problem of this research shape up in his attempt to show as the grammar theory and the El-Nadhm theory among grammarians and rhetoricals Arabs, on the results of modern Linguistics, represented in Chomsky and his theory of (structural generative Transformative) for grammar and structure, and criticism of these theories and the statement related to each other, and the possibility to benefit from the results of each theory in an attempt to work framing for grammar and structure theory.

Descriptors: grammatical theory, El-Nadhm theory, structural generative Transformative theory, Chomesky





لا شك أن بحثاً مثل هذا يضيق ذرعاً عن أن يشمل النظرية النحوية معالجةً ودراسةً، غير أن مبرره في هذه الدراسة، أنه يؤسس لهذه النظرية عند العرب مقارنةً بنظيرتها عند تشومسكي في دراسة واحدة شاملة، فهو إن أُضطرَّ إلى الإيجاز، إلا أنه يحرص على أن يجمع شتات مقولات اللغويين العرب حول هذه النظرية، ويقارنها بجهود تشومسكي في نظريته عن النحو والتركيب؛ ليحاول مؤلفه أن يُوطِّر لهذه النظرية، محدداً: مفهومها، ومراحل تطورها، وأسسها في بناء التركيبي وتحليله تحديداً علمياً دقيقاً.

ولقد تعددت نظريات النحويين والبلاغيين العرب حول النحو والتركيب، فكانت: نظرية النحو، ونظرية النظم، ونظرية إعجاز القرآن الكريم، وكلها نظريات انصبَّت على دراسة التركيبي: أجزائه، ومعانيه النحوية، وكيفية بنائه ونظمه، وكيفية إعرابه وتحليله، والكشف عن وجوه بلاغته، أو إعجازه بالنسبة للقرآن الكريم، غير أن كل نظرية من هذه النظريات ركزت على دراسة بعض جوانب التركيبي على حساب بعضها الآخر، وكان من الأجدى أن تجتمع كل هذه النظريات في نظرية واحدة جامعة لدراسة التركيبي: بنائه ونظمه، تحليله ونقده .

وبذلك تتبلور مشكلة هذا البحث في محاولة عرض هذه النظريات، وبيان صلة بعضها ببعض، ومدى إمكانية الاستفادة من نتائج كل نظرية في تأطير نظرية شاملة للنحو والتركيبي، وذلك من خلال عرض هذه النظريات على معطيات علم التراكيبي الحديث، متمثلاً في تشومسكي ونظريته عن النحو والتركيبي؛ منتهجاً في ذلك كلاً من المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن.

ولذا، يرى الباحث أن يقدم هذه الدراسة من خلال معالجته للمباحث الآتية :

١- مفهوم النظرية النحوية وصلتها بعلم التركيبي



٢- أسس نظرية النحو ودورها في بناء التركيب وتحليله

٣- أسس نظرية النظم ودورها في بناء التركيب وتحليله

٤- أسس النظرية البنيوية التوليدية التحويلية لتشومسكي ودورها في بناء التركيب وتحليله

٥- رؤية لعمل نظرية نحوية شاملة لبناء التركيب وتحليله

ويمكن تفصيل القول في هذه المباحث على النحو التالي :

أولاً: مفهوم النظرية النحوية وصلتها بعلم التركيب

إذا كان علم النحو عند العرب يلتبس ابتداءً بعلم التركيب، فإن هذه الدراسة تُفَرِّقُ بين العلمين؛ لأنه إذا قُصِدَ بعلم النحو عند العرب دراسة التراكيب، إلا أنه جاء لا يعدو كونه جزءاً من علم التركيب؛ حيث اقتصر علم النحو على دراسة الأحوال التي " يُعْرَفُ بها صحةُ الكلام وفساده " (١)، أو دراسة إعراب الكلمات داخل التركيب، من خلال تحليل علاقة الكلم بعضه ببعض، وتحديد مواقعها الإعرابية وأبوابها النحوية داخل التركيب؛ على نحو ما بيّن النحاة غاية علم النحو بقولهم: " المقصود الأهم من علم النحو معرفة الإعراب الحاصل في الكلام بسبب العَقْدِ والتركيب؛ لتوقف الكلام على الكلمة توقف المركب على جزئه " (٢).

وبذلك يكون النحاة قد ساووا بين علم النحو والإعراب، في حين أن الإعراب لا يتعدى كونه قرينة واحدة من القرائن اللفظية والمعنوية

^١ — علي بن محمد الجرجاني، التعريفات، ١ / ٣٠٨

^٢ — الرضي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ١ / ١٦



العديدة التي تتعاون جميعها في بناء التركيب ونظمه، ومن ثم يجب أن تُراعى جميعها عند تحليل التركيب ونقده^(١).

وإذا جئنا لتعريف علم التركيب؛ لنحدد مدى صلة علم النحو عند العرب به، نقول بأنه: العلم الذي يهتم بدراسة تراكيب اللغة من جهة بنائها ونظم كلماتها. ومن جهة تحليلها تحليلاً شجرياً يكشف عن كلماتها ووحداتها الدلالية الصغرى؛ وذلك عن طريق معرفة العلاقات المعجمية والصرفية والنحوية والدلالية التي تربط بين هذه الكلمات وتنتظمها داخل التراكيب. ومن جهة ثالثة يدرس الدلالات الناجمة عما يمكن أن يجريه المتكلم على كلامه وأداءاته وتراكيبه اللغوية من قوانين لغوية وتحويلية؛ يُحوّل بها كلامه من التركيب الأصلي إلى التركيب الفرعي، أو من البنية العميقة إلى البنية الظاهرة، ومن المعنى العام المباشر إلى المعنى الخاص غير المباشر.

وهذا ما يجعلنا غير مبالغين إذا حكمنا على علم النحو عند العرب بأنه لا يعدو كونه جزءاً فقط من علم التركيب؛ وهذا الأمر هو الذي لفت انتباه العلامة عبد القاهر الجرجاني من قبل، فصنّف كتابه (دلائل الإعجاز) حول معاني النحو ونظرية نظم التركيب، استدراكاً على النحاة العرب قبله، عندما رأى دراستهم للنحو مقتصرة على دراسة الإعراب وقواعد الصحة اللازمة لكل باب من أبواب النحو، دونما التركيز على معاني النحو الناجمة عن الظواهر النحوية المختلفة للتركيب، كالمعاني المترتبة على: تقديم الخبر، أو تقديم المفعول به، أو حذف الفاعل أو حذف المبتدأ أو حذف الخبر أو حذف المفعول به، أو غير ذلك من الظواهر النحوية للتركيب.

^١ — انظر: الدكتور تمام حسان، اللغة العربية: معناها ومبناها، ١٩١ وما بعدها.



ويمكننا الآن أن نعرض لمجالات علم التركيب؛ لنبين مدى صلة
الدرس النحوي عند العرب بدراسة علم التركيب.

مجالات علم التركيب ومدى صلة الدرس النحوي عند العرب به

تتوزع مجالات علم التركيب على ثلاثة مجالات رئيسية، على
النحو الآتي:

أ— دراسة كيفية بناء نظوم الكلام وتراكيبه المستعملة أو
الممكنة، وأنواع هذه التراكيب، ومستوياتها المختلفة؛ وقواعد
التوافق والتطابق اللازمة لتعلق الكلم بعضه ببعض ليعطي معنى
تركيبياً، على نحو ما نجده لازماً من قواعد لبناء: التركيب
الإضافي، أو التركيب العطفی، أو التركيب الوصفي، أو التركيب
الجملي أو التركيب الإسنادي بقسميه: الاسمي والفعلي، والفرق
بين التركيب الجملي والتركيب غير الجملي، وبين التركيب
الجملي البسيط والتركيب الجملي المعقد، والتركيب الجملي أو
الإسنادي النواة أو الأصلي، والتركيب الجملي أو الإسنادي غير
النواة أو غير الأصلي، وهو التركيب المحوّل عن التركيب
الأصلي في اللغة.

ولا تخفى مجهودات النحاة العرب في استنباط القواعد النحوية
وتأليف كتب النحو المختلفة التي ألفت لبيان القواعد النحوية
(قواعد التطابق والتخالف) اللازمة بين المضاف والمضاف إليه، أو
الصفة والموصوف، أو العدد والمعدود، أو المعطوف والمعطوف
عليه، أو المبتدأ والخبر، أو الفعل والفاعل، أو أداة الشرط وفعليه



فعل الشرط وفعل الجواب، أو غير ذلك من القواعد النحوية اللازمة لبناء التركيب الأصلي أو القياسي في اللغة (١).

ب _ دراسة التحليل الشجري لكلمات التركيب ووحاداته الدلالية (٢)؛ وذلك بالكشف عن العلاقات المعجمية والصرفية والنحوية والدلالية التي تربط بين المورفيمات المختلفة التي ينتظمها خيط المعاني داخل التركيب؛ لمعرفة التعلق أو الإسناد الدلالي بين كلمات التركيب، وموقع كل كلمة ودلالاتها الوظيفية في التركيب . فضلاً عن بيان أي كلمات التركيب عمدة أو مكوّن إجباري، وأيها فضلة أو مكوّن اختياري (٣)، وأثر ذلك كله في تشكيل معنى التركيب.

ولقد برع النحاة العرب في هذا المجال، بما عُرف عندهم بإعراب الشواهد النحوية التي يدللون بها على القواعد النحوية؛ إعراباً تفصيلياً، يكشف عن علاقة الكلمات بعضها ببعض داخل الجملة أو التركيب، بقصد تحليل معانيها النحوية؛ الأمر الذي حدا ببعضهم إلى تفسير القرآن الكريم عن طريق إعرابه، كما فعل كل من العكبري والنحاس والفراء في مصنفاتهم عن (إعراب القرآن) .

١ — انظر: كتب النحويين في بيان قواعد العربية اللازمة لكل باب من أبواب النحو ، كقواعد المبتدأ ، والخبر ، والفاعل ، والمفعول ، والحال ، والتمييز ، والصفة والموصوف ، والمضاف والمضاف إليه ، وغيرها: ابن هشام الأنصاري ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك .

٢ — انظر تفصيل التحليل الشجري البنيوي عند Sapir ، في كتابه Language, 179، وعند Bloomfield في كتابه: Language, 140

٣ — انظر التفرقة بين مكونات التركيب وقوائمه: دكتور رمضان عبد التواب ، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ١٩٤، ١٩٥ ،



ج _ دراسة قوانين التحول التركيبي والدلالي وإجراءاته التي يجريها المتكلم على التركيب؛ ليتحول به من المعنى العام أو المباشر إلى المعنى الخاص أو غير المباشر، وهذا لا يكون إلا بدراسة العلاقة بين البنية الأصل أو العميقة والبنية الفرع أو الظاهرة للتركيب^(١)؛ وذلك إذا كان التركيب على خلاف البنية الأصل في اللغة.

وبعبارة أخرى دراسة المعاني البلاغية الخاصة التي يتوخاها المتكلم من اختياره لكلماته من ناحية، واختياره لترتيبها ونظمها داخل التركيب من ناحية أخرى، وما يجريه عليها من قواعد الحذف Deletion والزيادة Addition والاستبدال Replacement، على نحو ما هو معروف في النحو التحويلي عند تشومسكي^(٢)، أو قواعد: الحذف والذكر، والتقديم والتأخير، والفصل والوصل، والاسمية والفعلية، والتعريف والتنكير، والإظهار والإضمار، على نحو ما ذكر الشيخ عبد القاهر الجرجاني من الظواهر اللغوية والبلاغية التي يمارسها المتكلم في نظم كلامه^(٣).

وهذا الجانب شبه منعدم في كتب النحو العربي، الأمر الذي جعل البلاغيين العرب يستدركونه على النحويين، فدرسوا ما أسموه بـ (علم المعاني)، أي معاني النحو والمعاني البلاغية المترتبة على وجوه التركيب المختلفة في كل باب من أبواب

^١ — انظر تفصيل ذلك عند أصحاب المدرسة التوليديّة التحويلية، Micropaedia، VIII، 667-668، وانظر كذلك: نايف خرما، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة،

١١٧ - ١١٨

^٢ — انظر هذه القواعد: دكتور عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ١٤٠، ١٤١، وانظر: دكتور، عبد الحميد مصطفى السيد، بنية الجملة العربية في

ضوء المنهجين الوصفي والتحويلي، ٥٣

^٣ — انظر، الشيخ عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ٨٢



النحو، على نحو ما هو معروف عند عبد القاهر في الدلائل، والقزويني في الإيضاح، والسكاكي في المفتاح.

ومن ثم يتبين لنا أن دراسة النحويين للنظرية النحوية في كتب النحو، لم تفِ بعلم التركيب، وإنما يجب ضم جهود النحويين العرب إلى جهود البلاغيين خاصة عبد القاهر الجرجاني في دراسته معاني النحو في نظرية النظم في مصنفه: دلائل الإعجاز، حتى يمكن أن نخرج بنظرية متكاملة عن النحو والتركيب، يمكن أن نقارنها بمثيلتها عند تشومسكي؛ كي نخلص في النهاية بنظرية شاملة عن النحو والتركيب. وهذا ما تعمل الدراسة على توضيحه فيما يلي من مباحث.

ثانياً: - أسس نظرية النحو عند النحاة العرب ودورها في بناء التركيب وتحليله

تأسست نظرية النحو عند العرب على تحليل الجملة العربية وللعلاقات النحوية التي تربط بين كلماتها، وبيان موقع كل كلمة من أختها داخل التركيب، ومدى تأثير الكلمة بغيرها إعرابياً ودلائلياً داخل التركيب . حتى أن عبد القاهر أسس نظريته عن النظم على نظرية النحو عند النحاة؛ لأن نظم التركيب نظماً بلاغياً وفق ما يقتضيه ترتيب المعاني في نفس المتكلم، لا بد أن يوافق أولاً قواعد العربية وسننّها في نحو الجملة والتركيب. ويمكن أن نعرض لهذه القواعد وهذه الأسس التي أقام عليها النحاة نظريتهم عن الجملة والتركيب فيما يأتي.

أسس نظرية النحو عند النحاة العرب

الأساس الأول

لقد ركز النحاة في بناء نظريتهم حول الجملة والتركيب على إفادة المعنى؛ لأنه لا يكون ثمة جملة أو تركيب إلا إذا أفاد معنى، يحسن



السكوت عليه . وهذا ما يتضح جلياً من تحديد النحاة للكلام أو الجملة وصورها في العربية، فالكلام عندهم: " القول المفيد بالقصد . والمراد بالمفيد: ما دل على معنى يحسن السكوت عليه."^(١)، والجملة هي: مجموعة الألفاظ المكونة من: الفعل وفاعله ك قام زيد، والمبتدأ والخبر ك زيد قائم، وما كان بمنزلة أحدهما، نحو: ضرب اللص، وأقائم الزيدان، وكان زيد قائماً، وظننته قائماً^(٢)، ولذا يساوي ابن جني بين الكلام والجملة بقوله: " أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه وهو الذي يسميه النحويون الجمل، نحو: زيد أخوك، وقام محمد، وضرب سعيد، وفي الدار أبوك، وصه ومه ورويد وحاء وعاء في الأصوات ... فكل لفظ استقل بنفسه وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام."^(٣)

ولكن إن كان النحاة قد ربطوا دراسة الجملة والتركيب بإفادة المعنى، إلا أنهم قصروا قصدهم بالمعنى على المعنى العام أو أصل المعنى المستفاد من ظاهر التركيب، ولم يتناولوا سائر وجوه المعنى المنوطة بالجملة والتركيب؛ لأن النحو عندهم " معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقاً"^(٤)، أي المعنى المنوط بما يتجلى عند سيبويه في باب: الاستقامة من الكلام والإحالة^(٥)، حيث اشترط سيبويه في الجملة والكلام أن يكون مستقيماً نحويّاً حسناً دلاليّاً، وهو أن يتوافق وضع الألفاظ في وظائفها النحوية في الجملة، مع معانيها الأولية المعجمية، وهو الوضع الذي يسمح به نظام اللغة، فقولهم: أتيتك أمس: قول مستقيم حسن، أما قولهم: حملتُ الجبل، وشربتُ ماءَ البحر، فهو

^١ — ابن هشام الأنصاري ، مغني اللبيب عن كتب الأعراب ٢/ ٤٣١ ، وانظر له

كذلك: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ١ / ١١

^٢ — انظر: ابن هشام الأنصاري ، مغني اللبيب عن كتب الأعراب ٢/ ٤٣١

^٣ — ابن جني ، الخصائص ، ١ / ١٧

^٤ — السكاكي ، مفتاح العلوم ، ٧٥

^٥ — انظر: سيبويه ، الكتاب ، ١ / ٢٥ ، ٢٦



كذب، وأما قولهم: سأتيك أمس، أو أتيتك غداً، فهو محال؛ لأن الكلمات وضعت موضعاً في الجملة لا يتوافق مع معانيها الأولية.^(١)

وهذا هو ابن هشام الأنصاري ٧٦١هـ يؤكد لنا أهمية المعنى الوظيفي وضرورته عند النحاة في تحليلهم للتركيب، بما أورده من أن نحوياً سُئل عن إعراب كلمة (كلالة) من قوله تعالى: (وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةً) النساء ١٢، قال النحوي أخبروني ما الكلاله؟ فقالوا له الورثة إذا لم يكن لهم أب فما علا، ولا ابن فما سفل، فقال: فهي إذن تمييزاً. فسؤال النحوي هنا عن معنى الكلمة؛ ليحدد موقعها ونوع العلاقة التي تربطها بما قبلها داخل التركيب، ومن ثم يحدد بابها النحوي ومعناها الوظيفي داخل التركيب.

وقد أورد الدكتور تمام حسان أمثلة كثيرة لما بُني فيها الإعراب على ظاهر اللفظ دون التفكير في المعاني النحوية السياقية فحصل الضاد، وتحول معنى التركيب عن مراده^٢. وهذا ما أدى إلى اختلاف النحويين في إعراب كلمة في شاهد؛ لأن الإعراب راجع عندهم إلى تفسير موقع كل كلمة وعلاقتها بما قبلها وما بعدها في التركيب^٣.

الأساس الثاني :

اشتراط النحاة العرب في الجملة والتركيب أن يتأسس على عملية الإسناد؛ إذ يقول السيوطي في الهمع: "إنما تحصل الإفادة بالإسناد."^(٤)

^١ — سيبويه ، الكتاب ، ١/ ٢٥، ٢٦، وانظر تفصيل ذلك: دكتور محمد حماسة عبد

اللطيف ، النحو والدلالة ، ٦٥ وما بعدها

^٢ — انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعراب ٢/ ٦٠٦

^٣ — انظر: الدكتور تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، ٢/ ٢٢١

^٤ — انظر أمثلة ذلك: : الدكتور تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، ٢/ ٢٢١ —

٢٢٩ ، وانظر كذلك: الدكتور السعيد شنوكة ، دراسات في آليات التحليل وأصول

اللغة والنحو ، ١٢٧ — ١٣١

^٥ — السيوطي ، همع الهوامع في شرح جمع الحوامع ، ١/ ١٠



فلا يمكن أن يتحقق تركيب الجملة بدون الإسناد المفيد، سواء أ جاء الإسناد عبر جملة اسمية تُبنى على عمدتين لا غنى لأحدهما عن الآخر، هما: المبتدأ والخبر؛ أم جاء الإسناد عبر جملة فعلية، تُبنى كذلك على عمدتين لا قوام لأحدهما دون الآخر، هما: الفاعل والفاعل.

ويتضح ذلك من كلام سيبويه قال: "هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يفني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدأً. فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه، وهو قولك: عبد الله أخوك، وهذا أخوك. ومثل ذلك: يذهب عبد الله، فلا بد للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأول بدء من الآخر في الابتداء. ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك: كان عبد الله منطلقاً، ولتت زيدا منطلقاً، لأن هذا يحتاج إلى ما بعده، كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده." (١). وهذا ما أكده ابن مالك في التسهيل وشرحه ابن عقيل في المساعد، قال الأول: "الكلام ما تضمن من الكلم إسناداً مفيداً مقصوداً لذاته" (٢). ويشرح ابن الحاجب في الإيضاح في شرح مفصل الزمخشري معنى الإسناد المفيد، بقوله: "وقوله: الكلام هو المركب من كلمتين، أسندت إحداها إلى الأخرى. يريد بالإسناد إسناداً له إفادة لا إخباراً فقط، بدليل قولهم: هل زيد قائم؟ فإن الإسناد موجود وليس بخبر." (٣)

الأساس الثالث

ركز النحاة في بناء التركيب وتحليله على بيانهم علامات الإعراب والبناء اللازمة لكل كلمة، عند تركيبها في الجملة أو التركيب؛ فالنحو عندهم "علم بقوانين يُعرف بها أحوال التراكيب العربية من الإعراب والبناء وغيرهما" (٤). ومن ثم وجدنا النحاة يقسمون أبواب النحو وفق

١ — سيبويه، الكتاب، ١/ ٢٣

٢ — ابن مالك: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ١/ ٣

٣ — ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، ١/ ١٤

٤ — علي بن محمد الجرجاني، التعريفات، ١/ ٣٠٨



المواقع الإعرابية للكلمات، فكان ثمة: باب للمرفوعات، وآخر للمنصوبات، وثالث للمجرورات، ورابع للمجزومات . ويدل هذا التقسيم على انطلاق نظرية النحو عند النحاة العرب من بيان علامات الإعراب الواقعة على أواخر الكلمات، ليدلوا بذلك على الوظائف النحوية لهذه الكلمات داخل الجملة أو التركيب. وهذا سيبويه يقسم أبواب كتابه، وفق الإعراب وحالاته ، فمن أبوابه: باب ما ينتصب من المصادر توكيداً لما قبله، وباب ما يكون فيه إلا الرفع، وباب ما ينتصب فيه الاسم لأنه حال، وباب ما الرفع فيه الوجه، وغير ذلك من الأبواب التي أسماها سيبويه بأسماء حالاتها من الإعراب. (١)

فإن أهم ما يجب أن يراعيه المتكلم الفصيح في كلامه — في نظر النحاة — إقامة الكلام مُعرباً أو آخره، وإن أهم ما يجب مراعاته عند تحليل الكلام أو شرحه أو تفسيره الكشف عن إعراب كلماته، وكأن إعراب الكلام بالكشف عن موقع كل كلمة من الإعراب وعلامة إعرابها، هو الذي سيكشف لنا معنى التركيب، على غرار ما فعله بعض النحاة في تفسيرهم القرآن الكريم، أو في شرحهم للشعر، كالذي فعله أبو جعفر النحاس ٣٣٨هـ في مُصنّفِيه: معاني القرآن، وشرح المعلقات السبع .

ولكنّ نقداً يُوجّه إلى النحاة العرب القدامى في اعتمادهم على الإعراب وحده منهجاً في تحليل الكلام والكشف عن معانيه وقصوده؛ لأن الإعراب ما هو إلا قرينة واحدة من العديد من قرائن اللفظ والمعنى التي يعتمد عليها التركيب في الإفادة والكشف عن المعنى. (٢)

فالعلامة الإعرابية ليست قادرة وحدها على الفصل بين المعاني في كثير من الحالات، كما في الأسماء المقصورة، وحالتي الرفع والجر في الأسماء المنقوصة، وكما في الأسماء المضافة إلى ياء المتكلم، فضلاً عن

١ — انظر: سيبويه، الكتاب، ١ / ٣٧٥ - ٣٩٥

٢ — انظر: دكتور تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها: ١٩١ وما بعدها



ظاهرة تعدد المعاني النحوية التي تتخذ لها علامة إعرابية واحدة، كالرفع في المبتدأ والخبر والفاعل، والنصب في المفاعيل (١).

الأساس الرابع

ركز النحاة العرب في بنائهم للتركيب وتحليلهم لظواهره على أساس الصحة وتجنب الخطأ النحوي، أو ما يجوز وما لا يجوز نحويًا أو تركيبياً، وليس على أساس تحقيق الدلالة وتوفية وجوها الخاصة، حيث اقتصر علم النحو عندهم على دراسة الأحوال التي " يُعرَف بها صحة الكلام وفساده " (٢)، فناقشوا تقديم الخبر على المبتدأ، وتقديم المفعول به على الفاعل أو على كل من الفعل والفاعل، كما ناقشوا حذف المبتدأ وحذف الخبر وحذف المفعول به، وكذلك الفصل والوصل والتعريف والتنكير، من منطلق الصحة والخطأ وما يجوز في اللغة وما لا يجوز، وليس من منطلق الوجوه الدلالية المختلفة التي تترتب على اختلاف التركيب: تقديمًا وتأخيرًا، حذفًا وذكرًا، فصلاً ووصلًا، تعريفًا وتنكيرًا أو غير ذلك من ظواهر التركيب المختلفة .

فمثلاً جملة: زيدٌ مجتهدٌ، وجملة: مجتهدٌ زيدٌ، جملتان صحيحتان نحويًا، ولا فرق بينهما عند النحاة؛ لأنهما عندهم جملة واحدة، مكونة من المبتدأ (زيد) والخبر (مجتهد)، ويجوز فيها تقديم الخبر (مجتهد) على المبتدأ (زيد)، كما يجوز سوق الكلام على الأصل وهو تأخير الخبر على المبتدأ. في حين أن ثمة فرقاً دلاليًا وأسلوبياً وبلاغياً بين الجملتين، وأن كل جملة تعبر عن معنى غير الذي تعبر عنه الأخرى، وأن لكل جملة مقتضى حال من متكلم ومخاطب وسياق يختلف عن مقتضى حال الأخرى . وهذا ما ركز عليه البلاغيون وخاصةً عبد القاهر في قضية النظم، على نحو ما سنوضح بعد ذلك .

^١ — انظر: دكتور مصطفى حميدة ، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية ، ٣٨

^٢ — علي بن محمد الجرجاني ، التعريفات ، ١ / ٣٠٨



الأساس الخامس

أسس النحاة نظريتهم عن نحو الجملة والتركيب على قواعد التوافق أو التخالف اللازمة بين كلمات الجملة والتركيب، عند إضافتها أو تعليق بعضها ببعض داخل التركيب، على نحو ما يلزم: بين المبتدأ والخبر، أو بين الفعل والفاعل، أو بين العدد والمعدود، أو بين المضاف والمضاف إليه، أو بين المعطوف والمعطوف عليه، أو بين الصفة والموصوف، أو بين الحال وصاحبها .

وتتمثل هذه القواعد فيما يلزم بين كلمات التركيب المتضايقة أو المسندة، من توافق أو تخالف على مستوى الإعراب: رفعاً ونصباً وجرّاً، أو على مستوى الجنس: تذكيراً وتأنيثاً، أو على مستوى التعريف والتنكير، أو على مستوى العدد: إفراداً وتثنيةً وجمعاً .

فمن الخطأ النحوي أو التركيبي، قولنا مثلاً : جاء هند أو هند جاء، أو قولنا: الطالبُ حاضرةٌ أو حاضراً أو حاضرتان أو حاضرون، أو قولنا: الطالبةُ حاضرةٌ أو حاضرتان أو حاضرات، أو قولنا: حضر ثلاثة طالبات أو ثلاثُ طلاب، أو قولنا: حضر طالبٌ راغباً . فكل هذه التراكيب لا تتفق كلماتها فيما بينها مع قواعد العربية في التوافق أو التخالف.

نقد نظرية النحو

هل تُعد نظرية النحو عند النحاة العرب كافية لبناء التركيب اللغوي أو تحليله، بما يكشف لنا عن كافة دلالات التركيب وكافة المعاني والقصود العامة والخاصة المتضمنة فيه ؟

يتبين لنا مما سبق أن نظرية النحو عند النحاة ركزت في تحليل التركيب على ثلاثة مستويات من التحليل، وهي:



١_ تحليل الجانب الصرفي المورفولوجي لكلمات التركيب ومكوناته الصرفية الظاهرة والمستترة .

٢ _ تحليل الجانب النحوي التركيبي للجملية والتركيب من حيث كونه إسناداً قائماً على مكونين أساسين (عمدتين): مبتدأ وخبر، أو فعل وفاعل، فضلاً عن مكونات أخرى ثانوية (فضلات)، كالمفاعيل والظروف والحال والاستثناء والتمييز والتوابع وغيرها من سائر مكونات التركيب الأخرى.

٣ _ تحليل الجانب الدلالي للتركيب من حيث كونه قائماً على عملية إسنادية مفيدة إفادة خبرية أو طلبية . إلى جانب إدراك المعاني النحوية والمعجمية للكلمات داخل التركيب، وذلك من خلال: إعراب الكلمات وبيان مواقعها النحوية وعلاماتها الإعرابية، ومن خلال بيان الروابط المعنوية التركيبية: كرابط الإسناد والإضافة والظرفية والتبعية والتعدية وغير ذلك من الروابط المعنوية التركيبية التي تتعالق بها الكلمات داخل التركيب .

ولكن النحاة في هذه النظرية لم يهتموا ببيان أهمية الروابط اللفظية في بناء التركيب وصياغة المعنى، كالمضمر والأسماء الموصولة وأسماء الإشارة؛ فلم يهتموا من هذه الروابط إلا بما له وظيفة لفظية نحوية فيما بعده من كلمات التركيب، كحروف الجر وحروف العطف وأدوات الشرط، على اعتبار أنها عوامل نحوية تعمل فيما بعدها، وليس على اعتبار أن لها أهمية في ترابط دلالة التركيب . وهذا ما أدركه علماء لغة النص أو أصحاب النظرية النصية في العصر الحديث .



كما أن النحاة لم يهتموا كذلك في نظريتهم عن نحو التركيب بالمعاني البلاغية والأسلوبية الناجمة عن ظواهر التركيب، مثل: التقديم والتأخير، والحذف والذكر، والفصل والوصل، والتعريف والتكثير وغير ذلك من ظواهر التركيب التي يترتب عليها اكتساب التركيب معاني بلاغية خاصة، لم يشر إليها النحاة في تحليلهم للجملة أو التركيب؛ لأن النحاة العرب ركزوا في تحليلهم للجملة والتركيب على بيان المعنى النحوي وعلاقة كل كلمة بغيرها داخل التركيب، فميزوا في الجملة المبتدأ من الخبر، كما ميزوا الفعل من الفاعل من المفعول به من المفعول معه من المفعول المطلق من المفعول فيه من المفعول له من التمييز من الصفة من الحال.

بيد أنهم لم يميزوا مثلاً بين كون الخبر اسماً وبين كونه فعلاً، في مثل قولنا: زيد منطلق، وزيد ينطلق، على مستوى المعنى البلاغي والأسلوبي، كما أنهم لم يميزوا بين كون الخبر معرفة وبين كونه نكرة، في مثل قولنا: زيد منطلق، وزيد المنطلق. فأهملوا بذلك المعاني البلاغية والسياقية والأسلوبية، التي استدرکها بعد ذلك الشيخ عبد القاهر في نظريته عن النظم.

ومن ثم يمكن القول بأن نظرية النحو على نحو ما قرره نحاة العربية في دراستهم له، لا تحقق الغاية التي نشدها الشيخ عبد القاهر من دراسة النحو ومعانيه في نظريته عن النظم في دلائل الإعجاز، وهي أن يُدرَس نحو التركيب والموقع الإعرابي لكل كلمة فيه وعلامتها الإعرابية، في إطار ارتباطها بالسياق اللغوي والمقامي وعلاقات المعنى وظواهر التركيب، التي ترتبط هي الأخرى بترتب المعاني في نفس المتكلم، وذلك على نحو ما يتضح في نظرية النظم عند عبد القاهر.

فضلاً عما أغفله النحاة في تحليلهم للتركيب أيضاً من المعاني التي يكتسبها من تداوليات الخطاب أو نصية النص، على نحو ما هو مقنن في النظريتين الخاصتين: بتداوليات الخطاب، وعلم اللغة النصي؛ لأن



التركيب وإن كان جملة واحدة، لا بد من يُنظرَ إليه بوصفه نصاً Text وخطاباً Discourse (١) له كافة عناصر الخطاب والاتصال من: متكلم ومخاطب ورسالة أو هدف وسياق لغوي داخلي وسياق مقامي خارجي، تشارك جميعها في إنتاج النص، ولا بد أن تُراعى جميعها عند تحليله وتفسيره ونقده. (٢)

وهذا ما أشار إليه الدكتور سعد مصلوح بضرورة: "الانتقال بالنحو العربي واللسانيات العربية عامة، من طور ظل فيه حبيس أسرار الجملة، أي الكلام المفيد فائدة يحسن السكوت عليها، إلى طور يكون فيه النحو بالمفهوم الواسع للمصطلح، قادراً بوسائله على محاصرة النص ووصفه، والكشف عن علاقاته التي تتحقق بها نصية النص، بما هو حدث تواصلية مركب، فهو بنية مكثفية بنفسها، قادرة على الإفصاح والتأثير والفعل". (٣)

ثالثاً: أسس نظرية النظم عند عبد القاهر ودورها في بناء التركيب وتحليله

مقدمة عن أصول نظرية النظم

تُعدُّ نظرية النظم عند البلاغيين امتداداً لنظرية النحو عند النحويين، فلقد استطاع عبد القاهر ومن قبله من البلاغيين، مثل: الجاحظ والرماني والباقلاتي والخطابي والجبائي وابن طباطبا وقدامة بن جعفر وأبي هلال العسكري - أن يستدرکوا على النحاة كثيراً من معاني نظم الكلام وأسرار تأليفه؛ حيث احتفى النحاة فقط في درسه للجملة والتركيب ببيان: أقسام الكلام، وضروب تأليفه، والقواعد الصرفية والعلامة الإعرابية اللازمة للكلمة، عند التباسها موقعاً من مواقع الجملة أو باباً من أبواب

١ — انظر: دكتور صبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق

٢ — انظر في ذلك: الدكتور نزار التجديتي، مفهوم التلقي من خلال الأنموذج

التواصلية لنظرية زيجفريد شميث، ٣٠١

٣ — الدكتور سعد مصلوح، في البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية، ٢٢٣



نحو التركيب، والمعاني النحوية التي تكتسبها الكلمة في كل باب من هذه الأبواب؛ أي أن النحاة اكتفوا ببيان المعاني النحوية، ولم يُولوا اهتمامهم بالمعاني البلاغية والفروق الدلالية المترتبة على اختلاف وجوه الكلمة: تعريفاً وتنكيراً، تقديماً وتأخيراً، حذفاً وذكرراً، فصلاً ووصلاً، إظهاراً وإضماراً؛ وذلك عند التباسها موقعاً من مواقع الجملة أو باباً من أبواب نحو التركيب . وهذا ما أولاه البلاغيون جُلَّ اهتمامهم عند دراستهم للجمل والتركيب، وبيانهم أين تكون فصاحة الكلام وبلاغته.

فلقد أدرك البلاغيون العرب أن نظم الجملة وبناء التركيب لا يتأسس - فقط على نحو ما فعل النحاة - على ترتيب كلماته الترتيب الذي يَقتضيه علم النحو، وصحة تأليف الكَلِم في العربية، أي صحة إسناده وتعليقه؛ وإنما يتأسس التركيب إلى جانب صحة التأليف واستقامة الكلام؛ على دقة النظم والتركيب في التعبير عن المعنى المراد في نفس المتكلم . وفي ذلك يقول الشيخ عبد القاهر الجرجاني: " نظم الحروف هو تواليها في النطق، وليس نظمها بمقتضى عن معنى... وأما نظم الكَلِم فليس الأمر فيه كذلك، لأنك تقتضي في نظمها آثار المعاني ، وترتيبها على حسب ترتب المعاني في النفس . فهو إذن نظمٌ يُعتبر فيه حالُ المنظوم بعضُهُ مع بعض، وليس هو النظم الذي معناه ضم الشيء إلى الشيء كيف جاء واتفق، ولذلك كان عندهم نظيراً للنسج والتأليف والصياغة والبناء والوشى والتحبير، وما أشبه ذلك، مما يُوجبُ اعتبار الأشياء بعضها مع بعض، حتى يكونَ لوضع كلِّ حيث وُضع علةٌ تقتضي كونهُ هناك، وحتى لو وُضع في مكان غيره لم يصلح".^(١)

ولا يفوتنا في هذا المقام أن ننبه على أن البلاغيين العرب قبل عبد القاهر قد أدركوا مفهوم النظم وأهميته في التركيب، وذلك في مجرى حديثهم وإجاباتهم عن السؤال الذي مؤداه: إلام تعود جودة الكلام وفصاحته وبلاغته؟ على نحو ما نجده عند كل من: الجاحظ والرماني والباقلاتي

^١ — عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ٤٩



والخطابي والجبائي وابن طباطبا وقدامة بن جعفر وأبي هلال العسكري؛ حيث جاءت إجابتهم واتفقت على أن النظم هو مدار جودة الكلام وفصاحته وبلاغته، وإن كانوا لم ينصوا على مصطلح (النظم)، إلا أنهم نصوا على مدلوله ومفهومه بمصطلحات أخرى، وهي: النسيج والتأليف والصيغة والبناء والوشي والتحبير^(١)، وغير ذلك مما لا مشاحة في الاصطلاح به مادام المفهوم واحداً.

ونكتفي هنا في باب الاستشهاد بأقوال البلاغيين العرب قبل عبد القاهر الجرجاني، حول مصطلح النظم ومفهومه، بما نص عليه أبو عمرو عثمان بن بحر الجاحظ ٢٥٥هـ، قال: "والمعاني مطروحة في الطريق، يعرفها العربي والعجمي، والبدوي والقروي، وإنما الشأن في إقامة الوزن، وتمييز الوزن، وسهولة المخرج، وفي صحة الطبع، وجودة السبك . وإنما الشعر صياغة، وضرب من النسيج، وجنس من التصوير"^(٢) . بل إن الخطابي ٣٨٨هـ نص على مصطلح (النظم) في أثناء حديثه عن البلاغة، وعن اعتماد الكلام البليغ على أعمدة ثلاثة، قال: " وإنما يقوم الكلام بهذه الأشياء الثلاث: لفظ حامل، ومعنى به قائم، ورباط لهما ناظم. وإذا تأملت القرآن وجدت هذه الأمور منه في غاية الشرف والفضيلة"^(٣).

ولقد أسس عبد القاهر نظرية النظم على عدة مفاهيم متناسقة ومتكاملة فيما بينها، حيث يمثل كل مفهوم أساساً من الأسس التي أقام عليها عبد القاهر نظم التركيب وبناءه وتأليفه؛ ولذلك يمكننا أن نوضح

^١ — انظر الجاحظ ، في الحيوان ، ٣ / ١٣١ ، وانظر كل من: الرماني في رسالته: النكت في إعجاز القرآن ، والخطابي ، في رسالته: بيان إعجاز القرآن؛ وذلك ضمن كتاب: ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٧٥ ، ٧٦ ، وانظر الباقلاني ، إعجاز القرآن ، ٨٦ — ٩٨ ، وانظر: الجبائي: المغني في أبواب التوحيد والعدل ، ١٦ ، ١٩٩ ، وانظر ابن طباطبا ، عيار الشعر ، ٢٠ ، وانظر: قدامة بن جعفر ، نقد الشعر ، ١٩ — ٢١ ، وانظر: أبا هلال العسكري ، الصناعتين ، ٦٤

^٢ — الجاحظ ، الحيوان ، ٣ / ١٣١ ، ١٣٢

^٣ — الخطابي ، بيان إعجاز القرآن ، ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ، ٢٧



نظرية النظم عند عبد القاهر من خلال توضيحنا لمفهوم النظم، والأسس التي أقام عليها نظم التركيب وبناءه وتأليفه؛ وذلك على النحو الآتي:

مفهوم النظم وأسس بنائه وتحليله

يتحدد مفهوم النظم ونظريته عند البلاغيين العرب وخاصة عبد القاهر الجرجاني من خلال أربعة أسس رئيسة، تتمثل فيما يلي:

(١) — يتأسس نَظْمُ التركيب وبنائؤه وفق قواعد النحو واللغة

عرّف الشيخ عبد القاهر الجرجاني النظم بقوله: " ليس النظم شيئاً إلا توخي معاني النحو وأحكامه ووجوهه وفروقه فيما بين معاني الكلم".^(١)، وقوله: " اعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نُهَجَّتْ، فلا تزيغ عنها... وذلك أننا لا نعلم شيئاً يبتغيه الناظم بنظمه، غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه، فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك: زيد منطلق، وزيد ينطلق، وينطلق زيد، ومنطلق زيد، وزيد المنطلق، والمنطلق زيد، وزيد هو المنطلق، وزيد هو منطلق... فيصيب بكل من ذلك مكانه، ويستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي له".^(٢) ثم يتبع ذلك في كل وجوه الكلام، في: وجوه الشرط، ووجوه الحال، ووجوه الحروف، ووجوه الجمل، وغير ذلك من وجوه الكلام العربي.^(٣)

ومن أقول عبد القاهر أيضاً في حده النظم، قوله: " ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض . والكلم ثلاث: اسم، وفعل، وحرف، وللتعليق فيما بينها طرق

^١ — عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ٥٢٥ ، وانظر كذلك: ٤٥٢

^٢ — عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ٨١ ، ٨٢

^٣ — انظر: عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ٨١، ٨٢



معلومة، وهو لا يعدو ثلاثة أقسام: تعلق اسم باسم، وتعلق اسم بفاعل، وتعلق حرف بهما".^(١)

(٢) — يتأسس نظم التركيب وبنائه وفق ترتيب المعاني في نفس المتكلم، وأن الألفاظ خدم المعاني في نفس المتكلم وتابعة لها ولاحقة بها

بين عبد القاهر الجرجاني أن نظم الكلام وتعليق بعضه ببعض وترتبه في النطق نابع من ترتب المعاني في النفس، وذلك بقوله: "وأما نظم الكلم فليس الأمر فيه كذلك، لأنك تقتضي في نظمها آثار المعاني، وترتبها على حسب ترتب المعاني في النفس".^(٢) "وأن الكلم تترتب في النطق بسبب ترتب معانيها في النفس".^(٣)

ولذا فإن كل الأمور والإجراءات والأحكام التي تجري على اللفظ ونظمه وترتيبه في النطق، لا يُقصد بها اللفظ من حيث كونه لفظاً وصدى صوت، وإنما يُقصد بها المعاني التي تعورها، والتي يريدها منها المتكلم؛ فلا قيمة ولا ترتيب للألفاظ في حد ذاتها، وإنما القيمة والترتيب فيما تحمله من معان. وفي هذا يقول عبد القاهر: "إنه لا يتصور أن تعرف للفظ موضعاً، من غير أن تعرف معناه، ولا أن تتوخى في الألفاظ من حيث هي ألفاظٌ ترتيبياً ونظماً، وأنك تتوخى الترتيب في المعاني وتعمل الفكر هناك. فإذا تم لك ذلك أتبعته الألفاظ، وقضت بها آثارها. وأنك إذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك لم تحتج إلى أن تستأنف فكراً في ترتيب الألفاظ بل تجدها تترتب لك بحكم أنها خدم للمعاني وتابعة لها ولاحقة بها، وأن العلم بمواقع المعاني في النفس علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق"^(٤)

^١ — عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ٤

^٢ — عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ٤٩

^٣ — عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ٥٦

^٤ — عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ٥٣، ٥٤



ولذا، ذكر عبد القاهر أن جودة الكلام وبلاغته لا تظهر في أفراد الكلام، وإنما تظهر في النظم الذي هو: تأليف الكلام وضمه على طريقة مخصوصة، توافق معاني النحو من ناحية، وترتيب المعاني وألوياتها داخل نفس المتكلم من ناحية أخرى. (١)

(٣) — يتأسس نظم التركيب وبنائه وفق مقتضيات المقام وأن لكل مقام مقالاً

يذهب عبد القاهر في أحد مواضع حده النظم في دلائل الإعجاز ليؤكد على أهمية مقام الكلام وسياقه اللغوي والمقامي الذي سيق فيه، قال: "وإذ قد عرفت أن مدار أمر النظم على معاني النحو، وعلى الوجوه والفرق التي من شأنها أن تكون فيه ... فاعلم أن ليست المزية واجبة لها في أنفسها من حيث هي على الإطلاق، ولكن تعرض بسبب المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام، ثم بحسب موقع بعضها من بعض، واستعمال بعضها مع بعض... بل ليس من فضل ومزية إلا بحسب الموضع، وبحسب المعنى الذي تريد، والغرض الذي تؤم". (٢) ولذا، ذكر البلاغيون قائلتهم في تعريف البلاغة بأنها: مطابقة الكلام لمقتضى الحال. (٣) وأن: لكل مقام مقال. (٤)

(٤) — يتأسس نظم التركيب وتحليله وفق أن النظم: مناطُ فائدة الكلام ومدارُ جودته وبيانه وبلاغته

لا غرو بعد ما ذُكرَ عن حال النظم أن يكون هو موطنُ الفائدة والبيان، وأن الفائدة لا تتحقق بالكلم المفردة، ولا بالكلم الذي لا نظم فيه، وفي ذلك يقول عبد القاهر: "ومن البين الجلي أن التباين في هذه

١ - انظر: عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ٣٩٤

٢ - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ٨٧

٣ - القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ١٣

٤ - ابن رشيق القيرواني، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده ١ / ١٩٩



الفضيلة والتباعد عنها إلى ما ينافيها من الرذيلة ليس بمجرد اللفظ؛ كيف ؟ والألفاظ لا تفيد حتى تؤلف ضرباً خاصاً من التأليف، ويعمد بها إلى وجه دون وجه من التركيب والترتيب . فلو أنك عمدت إلى بيت شعر أو فصل نثر، فعددت كلماته عدداً كيف جاء واتفق، وأبطلت نضده ونظامه الذي عليه بنى وفيه أفرغ المعنى وأجرى، وغيّرت ترتيبه الذي بخصوصيته أفاد كما أفاد، وبنسقه المخصوص أبان المراد نحو أن تقول في

(قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل)

(منزل قفا ذكرى من نبك حبيب) أخرجته من كمال البيان إلى محال الهديان، نعم وأسقطت نسبته من صاحبه، وقطعت الرحم بينه وبين منشئه، بل أحلت أن يكون له إضافة إلى قائل، ونسب يختص بمتكلم، وفي ثبوت هذا الأصل ما تعلم به أن المعنى الذي له كانت هذه الكلم بيت شعر أو فصل خطاب هو ترتيبها على طريقة معلومة، وحصولها على صورة من التأليف مخصوصة^(١).

وكذلك يعدّ النظم موضع جودة الكلام وبلاغته، وأنه موضع المنافسة والمباراة والموازنة بين المتكلمين والشعراء، وفي هذا يقول عبد القاهر: " وهل تجد أحداً يقول: هذه اللفظة فصيحة إلا وهو يعتبر مكانها من النظم وحسن ملائمة معناها لمعنى جاراتها، وفضل مؤانستها لأخواتها، وهل قالوا: لفظة متمكنة ومقبولة، وفي خلافه: قلقة ونابية ومستكرهة، إلا وغرضهم أن يعبروا بالتمكّن عن حسن الاتفاق بين هذه وتلك من جهة معناه، وبالقلق والنبو عن سوء التلاؤم . وأن الأولى لم تلق بالثانية في معناها، وأن السابقة لم تصلح أن تكون لفظاً للتالية في مؤداها"^(٢) " فقد اتضح إذاً اتّصاحاً لا يدع للشكّ مجالاً أن الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجردة ولا من حيث هي كلمٌ مفردة . وأن الألفاظ تثبت لها

^١ — عبد القاهر الجرجاني ، أسرار البلاغة ، ٧٤ ،

^٢ — عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ٤٤ ، ٤٥ ،



الفضيلةُ وخلافُها في ملاءمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها، أو ما أشبه ذلك مما لا تعلق له بصريح اللفظ . وممّا يشهدُ لذلك، أنك ترى الكلمة تروقُك وتؤنسُك في موضع، ثم تراها بعينها تثقلُ عليك وتوحشُك في موضع آخر^(١).

ومن ثم فقد أدرك عبد القاهر أنه بالنظم الذي هو نظم الألفاظ وفق نظم معانيها في نفس المتكلم — يُحلّ الخلاف بين أنصار اللفظ وأنصار المعنى، لأنه لا قيمة للألفاظ في حد ذاتها، وإنما قيمتها وبلاغتها تأخذها من كونها أدلة على معانيها؛ وإلا لحسن ثمّ لفظٌ إلى الأبد، ولساء لفظ إلى الأبد، كما أنه لا قيمة للمعاني والأغراض في حد ذاتها؛ إذ المعاني مطروحة بالطريق، بعرفها العربي والعجمي، والبدوي والحضري. وإنما الشأن والبلاغة والتفاوت والإعجاز في النظم والصياغة والنسج^٢، وإبداع نظوم تطابق معاني الحال والمقام، كما تطابق ترتيب المعاني في نفس المتكلم.

ومن ثم فقد أدرك البلاغيون العرب أهمية النظم، فإنهم — وإن اختلفت مصطلحاتهم عليه بالنسج والتأليف والصياغة والبناء والوشي والتحبير — فقد جعلوه مدار البلاغة والإجادة، كما جعلوه مناط الحسن والقبح، ومجال الموازنة والمفاضلة والنقد والتفاوت، والإعجاز، لأنه السبيل الوحيد أمام المتكلم للتعبير به عن خصوصيات المعنى وظلاله وإيحاءاته، لأنه يُعدُّ - على نحو ما نجده عند عبد القاهر في كتابيه أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز - البوتقة الأسلوبية والصياغة اللفظية التي تنصهر فيها كل مظاهر البلاغة والأسلوب، وكل ظواهر اللفظ والمعنى وكل أساليب

^١ — عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ٤٦

^٢ — انظر في ذلك: أبا عمرو الجاحظ، الحيوان، ٣ / ١٣١ - ١٣٢، وانظر كذلك: أبا هلال العسكري، الصناعتين، ٦٣ - ٦٥



البلاغة، ليس على مستوى علم المعاني فقط، بل على مستوى علم المعاني والبيان والبديع.

وبذلك يصبح مفهوم النظم عند عبد القاهر مفهوماً واسعاً يمثل نظرية للتركيب اللغوي في العربية، نظرية قادرة من ناحية على بناء مختلف التراكيب التي يمكن أن يحتاجها المتكلم في التعبير بها عن كافة معانيه العامة والخاصة . ومن ناحية أخرى قادرة على تحليل كافة التراكيب اللغوية تحليلاً، يكشف عن كافة ما به من معاني صوتية ومعجمية وصرفية ونحوية وسياقية وأسلوبية ونصية.

وبذلك يكون عبد القاهر الجرجاني قد نجح في استيعاب نظرية النحو ونظرية العامل عند النحاة في نظرية واحدة، أسماها بنظرية النظم، حيث ضمنها هاتين النظرتين، وزاد عليهما اهتمامه بالمعاني البلاغية والأسلوبية المترتبة على نحو التركيب، عندما يُنظَّم بطريقة مخصوصة .

نقد نظرية النظم

لعل نقداً يُوجه إلى نظرية النظم، حيث يُؤخذ على معظم البلاغيين العرب قصرهم نظرية النظم وعلم المعاني على دراسة معاني نحو الجملة ونظم التركيب وسبكه، مثل المعاني — التي أشرنا إليها — المترتبة على اختلاف: وجوه الخبر ، ووجوه الشرط ، ووجوه الحال، ومواضع الفصل والوصل، ووجوه التعريف والتكثير، ووجوه الحذف، والتقديم والتأخير ، والإضمار والإظهار، وغير ذلك من المعاني المنوطة بنحو الجملة ونظم التركيب .

أي أنهم لم يدرجوا في دراستهم نظرية النظم وعلم المعاني، المعاني النصية أو معاني نحو النص وترابط الدلالة



وحبكها^(١)، مثل المعاني المترتبة على: حسن الافتتاح، والاستدراج، والإرصاد، وحسن التخلص، والمؤاخاة بين المعاني، والتكرار، والاستطراد، وحسن التقسيم، واللف والنشر، والالتفات، والطباق، والمقابلة، والتورية، وتمكن القافية والفاصلة، وحسن الخاتمة، وغير ذلك من ظواهر معاني النص التي لم يدرجها البلاغيون العرب تحت علم المعاني، وأدرجوها تحت علم البديع مع التجنيس والسجع وتوافق الفاصلة والترصيع والتصريع وغير ذلك من ظواهر اللفظ.

وهذا ما جعل اللسانيات الحديثة تشهد منذ منتصف الستينات في أوروبا ومناطق أخرى من العالم توجهاً قوياً نحو الاعتراف بأجرومية النص بديلاً موثقاً به لأجرومية الجملة.^(٢)

ومما يؤخذ كذلك على البلاغيين العرب وعبد القاهر في نظريتهم عن النظم، أنهم قصروا عملية وصل الكلمات والتراكيب وربطها، على الروابط اللفظية دون الروابط الدلالية، كما قصروا الروابط اللفظية على حروف العطف دون سائر الروابط الحرفية والاسمية الأخرى كـ: حروف الاستثناء وحروف الجر وأدوات الشرط وأسماء الإشارة وأسماء الموصول والضمائر، وغير ذلك من أدوات الوصل والربط والإحالة، التي استدرکها بعد ذلك علماء لغة النص على نحو ما يظهر في حديثهم للنص بأنه: "وحدات لغوية متتابعة مبنية بسلاسل إضمار متصلة."^(٣)

^١ — وهذه المعاني لا تتحقق إلا بدراسة المعايير النصية السبعة للنص، التي يعد الحبيك الدلالي واحداً منها عند علماء لغة النص، انظر في ذلك:

Robert Allin de Beaugrand and Wolfgang Ulrich Dresslar, Introduction to Text Linguistics, P.3.

^٢ — انظر دكتور سعد مصلوح، في البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية، ٢٢٥

^٣ — فولفجانج هاينه وديتر فيهزجر، مدخل إلى علم اللغة النصي، ٢٧



رابعاً: أسس النظرية البنيوية التوليدية التحويلية عند تشومسكي ودورها في بناء التركيب وتحليله

مقدمة عن أصول النظرية

يُعد تشومسكي بنظريته البنيوية التوليدية التحويلية رائداً لعلم اللغة الحديث، على حد تعبير جون ليونز عنه، قال: "لا يستطيع أي عالم لغوي، يريد أن يساير التطور المعاصر في علم اللغة، أن يتجاهل وجود هذه النظرية، بل لقد أصبحت كل مدرسة لغوية الآن تحدد موقفها وموقعها بالنظر إلى آراء تشومسكي في قضايا لغوية معينة."^(١)

ومع ذلك فإن تشومسكي قد اعتمد في تأصيله لنظريته على من سبقوه، فعاد في كثير من مفاهيمه وفلسفته لهذه النظرية، إلى من تقدم عليه من علماء اللغة المحدثين في الغرب، لكنه طور هذه المفاهيم بما يتوافق مع نظريته الجديدة، على نحو ما سنوضح بالتفصيل لاحقاً عند تعرضنا لأسس هذه النظرية؛ فقد تأثر تشومسكي بدي سوسير والمدرسة البنيوية الشكلية في مفهومي: اللسان La Langue والكلام La Parole^(٢)، فصاغ ما يُعرف بمفهوم الكفاءة Competence والأداء Performance^(٣). كما تأثر تشومسكي بكيث ألن في تحليله التركيب إلى مكوناته المباشرة Immediate Constituent^(٤)، فيما عُرف عنده هو: بقواعد بناء الجملة Phrase Structure Grammar^(٥).

كما تأثر تشومسكي في تأطيره نظريته بجاكوبسون في مفهومه عن: السمات المميزة للغات على المستوى الصوتي Distinctive

^١ — جون ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية ، ٢٩

^٢ — انظر: دي سوسير ، فصول في علم اللغة العام ، ٢٦ - ٢٩

54—Chomsky, Aspects of the Theory of Syntax,,P. 4.

4 - Keith Allin , Linguistic Meaning , PP. 60 - 61..

See: Chomsky, Syntactic Structures, P. 27. -5



Features^(١)؛ الأمر الذي جعله يجيء بمفهوم: القوانين الصرفية الصوتية Morpho Phonemics Rules^(٢)، ومفهوم العموميات اللغوية أو النحو الكلي Universal Grammar^(٣). ولا يخفى كذلك أن ما عُرف عند بوستال حول تفرقة بين البنية التحتية Underlying Structure والبنية الظاهرة Superficial Structure^(٤)، قد استفاد به تشومسكي في تحليله التركيب والتفرقة بين بنيته: البنية العميقة Deep Structure والبنية السطحية Surface Structure^(٥)

مفهوم النظرية

النظرية التوليدية التحويلية هي النظرية التي صاغها تشومسكي ليحلل بها التركيب بوصفه: بنية لغوية نموذجية ذهنية عميقة، يقوم المتكلم — بما لديه من كفاءة لغوية خلاقة — بأن يُجري عليها مجموعة من القواعد التحويلية؛ ليحوّلها إلى بنية سطحية كلامية، قائمة على مجموعة منظومة من الفونيمات والمورفوميمات والتراكيب والمعاني، اللازمة لتحقيق قصده من التركيب.

أي أن تحليل التركيب عند أصحاب المدرسة التوليدية التحويلية أخذ منحىً برجماتياً Pragmatic، لأنهم يحللون الجملة في ضوء البدائل الرأسية للاختيار وإمكانات الكفاءة اللغوية لدى المتكلم، أو في إطار القوالب التحويلية المرتبطة ببنية النص السطحية والتهئية. مثلهم في ذلك مثل أصحاب المدرسة الأسلوبية الذين يحللون المفردة أو التركيب أو الأسلوب على ضوء الأصل والانحراف الأسلوبي، سواء على مستوى النص، أو مستوى الكفاءة اللغوية وإمكانات التعبير .

^١ - Jakobson and M. Hall, Preliminaries to Speech Analysis, P. 28.

^٢ - See: Chomsky, Aspects of the Theory of Syntax, P.28.

^٣ - See: Chomsky, Aspects of the Theory of Syntax, P. 4.

^٤ - See: Postal, Underlying and Superficial Linguistic Structure , p 12 .

^٥ - See: Chomsky, Aspects of the Theory of Syntax, ,P. 199.



ومن ثم فإن هذه النظرية تُعد محاولة من تشومسكي لتحليل التركيب اللغوي من خلال التحليل المورفولوجي لعناصره البنائية المباشرة على نحو ما يصنع البنيويون، ولكن في إطار ما أضافه تشومسكي ونبّه عليه، من القدرة والكفاءة اللغوية العقلية الفطرية الخلاقة، التي تمكن المتكلم من إجراء عملية من الاختيار بين بدائل الفونيمات والمورفيمات والتراكيب والمعاني التي تتولد في ذهنه عند الكلام، ليُبسّسها البنية العميقة للتركيب، حتى إذا تكلم المتكلم بتركيب أو ببنية لغوية، فإنما تكون بنية سطحية ظاهرة، لا يمكن تحليل معناها إلا في إطار مقابلتها بما وراءها من بنية تحتية عميقة؛ لأن معاني التركيب تكمن في القواعد التحويلية التي يجريها المتكلم على البنية التوليدية العميقة، فتتحول إلى بنية مُحَوَّلَة ظاهرة .

على أن تتم عملية تحليل التركيب عند تشومسكي عبر تحليل شجري له، يكشف عن عناصره الأولية، وعلاقات التأثير والربط بين كلماته، ومعاني الحذف والزيادة والاستبدال، والقواعد اللغوية العامة أو العموميات اللغوية التي تحكم البنية النحوية والنموذج القاعدي للتركيب؛ لأن الأبنية الصوتية والتركيبية للغة، ما هي إلا تنوعات ظاهرية تخضع لنظام أساسي تحتها عام، تشترك فيه كل اللغات، وهو ما يُعرف بال نحو الكلي .

مراحل تطور النظرية

لقد مرت النظرية البنيوية التوليدية التحويلية عند تشومسكي بعدة مراحل، تبدأ بكتابه: البنى النحوية Syntactic Structures سنة ١٩٥٧م، ودراسته اللغة دراسة علمية محددة في ضوء: قواعد بناء الجملة Phrase Structure Grammar ونماذج نحوية وتركيبية ثابتة في اللغة، على اعتبار أن التركيب يحلّل مورفولوجياً في ضوء هذه النماذج التركيبية، التي ينتجها العقل اللغوي للجماعة اللغوية، بناء على القدرة اللغوية الذهنية الفطرية التي يولد المرء مزوداً بها، وتمكنه من إنتاج عدد لا



نهائي من الجمل، من خلال عدد محدود من الفونيمات والمورفيمات الموجودة والمستعملة في اللغة .

وتتمثل المرحلة الثانية من النظرية فيما يسمى بالنظرية القياسية

الموسعة Extended Standard Theory، ونظرية الدلالة التوليدية

Generative Semantics، التي رسمها تشومسكي في كتابه: جوانب من

نظرية النحو Aspects of the theory of syntax سنة ١٩٦٥م، وبحثه: البنية

العميقة والبنية السطحية والتأويل الدلالي سنة ١٩٧١م

Deep Structure, Surface Structure and Semantics Interpretation

الذي ركز فيهما على مفهومي: البنية العميقة والبنية السطحية

للتركيب، والقواعد التحويلية، وأثر ذلك في تحليل التركيب والتأويل

الدلالي له، والوصول إلى قواعد النحو الكلي التي تقف وراء التركيب

ومتوالياته الفونيمية والمورفومية التي يبني عليها في الظاهر .

وتأتي المرحلة الثالثة في كتابه: العامل والربط The Government and

Binding Theory سنة ١٩٧٥م، ليعلي فيه تشومسكي من الربط بين البنيتين

السطحية والعميقة وعدم الفصل بينهما كما كان يقرر في المرحلة

الثانية مرحلة كتابه: جوانب من نظرية النحو، بل يجعل تشومسكي البنية

السطحية هي المدخل الأساسي في التحليل نصل منه إلى الأصل أو الصورة

الذهنية المفترضة للجملة التي تمثل البنية التحتية، وليس العكس كما

كان يفعل تشومسكي قبل ذلك، ومن ثم دعا تشومسكي إلى نظرية الأثر

Trace Theory، التي وظفها في ضوء مجموعة من الضوابط أسماها: قوانين

الحركة Movements Rules؛ وبذلك يقترب تشومسكي من نظرية النحو

العربي في تحليلها التركيب من خلال تحليل البنية السطحية، وإدراك

علاقات الأثر والتبعية بين كلمات التركيب، وهذا ما فعله تشومسكي في

هذه المرحلة من تحليل التركيب، واستخدم فعلا مصطلحات قريبة من

مصطلحات نظرية النحو والعامل عند العرب، مثل: مصطلح السببي أو

العنصر المشتمل على عائد An Anphoric Element، ومصطلح المتقدم في



اللفظ والترتبة Antecedent، ومصطلح قيد التبعية Subjacency Condition^(١).

أسس النظرية البنيوية التوليدية التحويلية

بنى تشومسكي نظريته في بناء التركيب وتحليله على عدة أسس نظرية وإجرائية، تتمثل فيما يلي:

(١) — يُبنى التركيب ويُحلَّل في ضوء النماذج العامة للبنى النحوية أو قواعد بناء الجملة

يُقصد بهذا الأساس أن دراسة اللغة تقوم على وصف البنى والتراكيب اللغوية المستخدمة، بهدف الوصول منها إلى البنى النحوية النموذجية التحتية العامة في اللغة، بل وفي كل لغة، لأن هذه الجمل المستعملة في اللغة، ما هي إلا تنوعات ظاهرية تعود في الأساس إلى نظام من القواعد النموذجية المجردة العامة في كل لغة.

فهذه القواعد أو النماذج النحوية تتسم بالوضوح والعمومية التي يمكن تطبيقها آلياً على تراكيب اللغة مثل العمليات الرياضية، وهذه القواعد تُستنتج من ذخيرة لغوية محدودة، لكنها تعكس ذخيرة لغوية غير محدودة.^(٢)

فالتركيب اللغوي يبني على عموميات لغوية (قواعد لغوية صوتية وتركيبية ودلالية عامة) مشتركة بين اللغات، وهي التي نستطيع أن نصف بها جمل اللغة والجمل الممكنة اللانهائية وصفاً بنيوياً يساعد على فهمها من قبل المتكلم والسامع، وأن القواعد الخاصة بكل لغة يجب أن تُكَمَّل

^١ — انظر: دكتور أحمد مصطفى الشيمي، العلاقة بين مفهومي الأصل والبنية

العميقة في التراث النحوي والدرس اللغوي الحديث، ٣٠ - ٣٢

^٢ — انظر: تشومسكي، البنى النحوية، ٥



بقواعد عمومية تتسع للجانب الخلاق في الاستعمال اللغوي، الذي يمثل خاصية لغوية مشتركة بين البشر.^(١)

ولقد اهتم تشومسكي في بداية نظريته بتحليل التركيب قاعدياً دون الاهتمام بالمعنى، فيقول: "لذا لا أعتقد أنه لا مناص من القول بأن نظام القواعد مستقل عن المعنى، وأن النماذج التي تعتمد على الاحتمال لا تعطينا نظرية ثابتة في بعض المسائل الأساسية للبنية النحوية."^(٢)

وتتمثل هذه القواعد التي ترتبط بالتحليل إلى المكونات عند تشومسكي في :

1- Sentence = NP + VP

2- NP = T + N

3- VP = verb + NP

4- T = The

5- N = Man, Ball, etc

6- V = Hit , Take > etc^(٣)

(٢) — يحلل التركيب إلى عناصره المورفولوجية تحليلاً شجرياً

يحلل التركيب إلى كلماته وعناصره المورفولوجية، تحليلاً يبين العلاقات النحوية بين كلمات التركيب، فيبين المسند Predicate من المسند إليه Subject، ثم يحلل المكونات الحرفية والاسمية والفعلية لكل

^١-See: - Chomsky, Aspects of the Theory of Syntax, 1965 ,P. 4.

وانظر: دكتور نايف خرما ، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ، ١٦٨

^٢ — انظر: تشومسكي ، البنى النحوية ، ٢٢

^٣ — انظر: تشومسكي ، البنى النحوية ، ٣٧ ، وانظر: جون ليونز ، نظرية تشومسكي اللغوية ، ١٣١



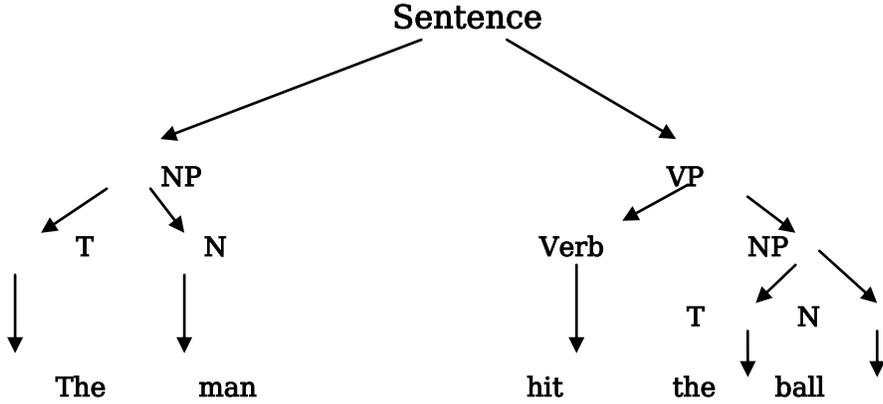
من المسند والمسند إليه، ومثال ذلك جملة The man hit the ball، فإنها كما ذكر جون ليونز في كتابه: نظرية تشومسكي اللغوية: " تشبه كل الجمل البسيطة الأخرى، فهي مكونة من المسند إليه Subject والمسند Predicate، وأن المسند إليه فيها عبارة عن مركب اسمي Noun Phrase ويرمز إليه بالحرفين (NP)، وهو يتكون من أداة التعريف، ويرمز لها بالحرف (T)، ومن الاسم Noun ويرمز له بالحرف (N)، . وأما المسند في هذه الجملة فهو عبارة عن مركب فعلي Verb Phrase، ويرمز له بالحرف (VP)، وهو يتكون من الفعل Verb ويرمز له بالحرف (V)، والمفعول Object، وهو هنا يشبه المسند إليه، من حيث أنه يتكون من مركب اسمي، مكوناً من أداة التعريف والاسم." (١)

وهذه الطريقة في التحليل التي اتبعتها تشومسكي في تحليل التركيب، تُشبه طريقة البنيويين في تحليل التركيب، تحت ما أسموه: بتحليل التركيب إلى مكوناته المباشرة Immediate Constituent؛ غير أن تشومسكي طورها بمحاولته من هذا التحليل لقواعد اللغة المحدودة الوصول إلى قواعد اللغة غير المحدودة، أي القواعد العامة الكلية المشتركة بين اللغات.

وهذه الطريقة التي يُحلَّل بها التركيب في نظرية تشومسكي، يتبعها جون ليونز بطريقة أخرى في نظرية تشومسكي لتحليل عناصر الجملة، بقوله: " ولكن هناك وسيلة أخرى بديلة ومعادلة لتمثيل تلك العناصر، التي ولدت بواسطة قواعد تركيب أركان الجملة، وهي رسم الشجرة Tree Diagram وبتطبيق هذه الوسيلة البديلة على الجملة التي اتخذناها مثلا من قبل تصبح على النحو التالي: (٢)

١ — انظر: جون ليونز ، نظرية تشومسكي اللغوية ، ١١٥

٢ — انظر: جون ليونز ، نظرية تشومسكي اللغوية ، ١٢٦ ، وانظر: تشومسكي ، البنى النحوية ، ٣٩



(٣) — يبني التركيب ويحلل في ضوء بُنْيَتَيْهِ: بنيته السطحية المَحْوَلَّةُ
وبنيته العميقة المُوَلِّدَة

مر تشومسكي بمراحل في نظره للتركيب بوصفه قائماً على بنيتين: بنية سطحية ظاهرة تترابط فيها عناصرها الفونولوجية نحويًا، وبنية عميقة ذهنية، تمثل الأصل الذي تولدت عنه البنية الظاهرة، حيث كان يفصل بينهما في بداية نظريته ويحلل التركيب انطلاقاً من البنية العميقة ثم البنية السطحية، ثم غير نظريته بعد ذلك مع تأليفه كتاب: نظرية العامل والربط، فربط بين البنيتين، وبدأ بتحليل البنية السطحية للتركيب، ولكن في ضوء البنية العميقة له؛ لأنه أدرك أن الاختصار على البنية السطحية وحدها في التحليل، كما كان يفعل البنيويون البلومفيلديون، لا يكشف عن المعنى المقصود من التركيب؛ لأن ظاهر التركيب في البنية السطحية يمكن أن يكون خداعاً، إذا نظرنا إلى المعنى الذي يؤديه. فمن الممكن جداً أن تتشابه جملتان تشابهاً تاماً من حيث المظهر أو التركيب الخارجي، بينما تختلفان جذرياً في المعنى، كما في الجملتين التاليتين، مثلاً:



- صراخ المجرم لا يؤثر في الناس

- عقاب المجرم لا يؤثر في الناس

فالجملتان من حيث الشكل الخارجي متشابهتان تماماً، ونحن نعرّبهما فعلاً بنفس الطريقة تماماً ففي الجملتين علاقة المفردات بعضها ببعض متشابهة، ومع ذلك فالمعنيان يختلفان اختلافاً جذرياً . فإذا نظرنا إلى معنى الجملة الأولى فهمنا أن المجرم هو الذي صرخ، أي هو الفاعل الحقيقي لفعل الصراخ، أما في الجملة الثانية فإن المجرم هو المفعول به الحقيقي لفعل العقاب، لأن العقاب نزل به .

بل وجد تشومسكي أيضاً أن هناك كثيراً من الجمل التي تحتمل معنيين مختلفين، لا يميز الشكل الخارجي بينهما . فالجملة التالية مثلاً: كان عقاب علي صارماً، غير واضحة خارج السياق؛ فلسنا ندري إن كان عليّ هو الذي عاقب إنساناً آخر، أم كان إنسان آخر هو الذي عاقب علياً.^(١)

ومن ثم دعّت هذه الجمل السابقة وأمثالها تشومسكي لأن يقول بأن لكل بنية ظاهرية، وهي التي يقولها المتكلم فعلاً، بنية باطنية عميقة، وهي التي تكون فيها العلاقات المعنوية واضحة تماماً . ففي الجملتين السابقتين المتشابهتين في البنية السطحية، تختلف البنية العميقة لكل منهما عن الأخرى، ويمكن القول بأن البنية العميقة للجملة الأولى، هي:

المجرم صرخ، والصراخ لم يؤثر في الناس

بينما تكون البنية العميقة للجملة الثانية، هي:

بعض الناس عاقب المجرم، والعقاب لم يؤثر في الناس

^١ - انظر: دكتور نايف خرما ، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ، ١١٧ ، وانظر: دكتور رمضان عبد التواب، المخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي ، ١٩٠



وبذلك يتضح أن البنى العميقة تساعد على توضيح علاقات المعاني بين مكونات البنى السطحية للجمل، وأن الاقتصار على البنية السطحية في تحليل الجملة أو التركيب غير كافٍ في الكشف عن معاني الجملة.^(١)

(٤) — يُبْنَى التركيبُ ويَحُلَّلُ في ضوء المعاني المترتبة على القواعد الإجبارية والقواعد التحويلية

يُقصد بالقواعد الإجبارية العامة قواعد الصحة على المستوى الدلالي، أو ما يُطلق عليه بقواعد استقامة المعنى، كما يُقصد بالقواعد التحويلية تلك القواعد الاختيارية التي تجري على التركيب، فتحوله إلى تراكيب أخرى من بدائل الاختيار، التي تشترك معه في عموم الدلالة، لكنها تختلف في خصوصية المعنى وبلاغته .

وقد لاحظ علماء اللغة التوليديون أن ثمة تراكيب صحيحة نحويًا، غير أنها غير مستقيمة دلاليًا، فوصفوها بأنها تراكيب غامضة Ambiguous أو بلا معنى، ومن أشهر الجمل التي تداولها هؤلاء العلماء مثالًا على هذا النوع من الجمل التي تتماشى مع القواعد النحوية، لكنها لا تتوافق والقواعد الدلالية اللازمة للتركيب — جملة: The colourless green ideas sleep furiously الأفكار الخضراء عديمة اللون تنام بعنف، فهذه جملة صحيحة من الناحية الصوتية والنحوية وتتألف من كلمات واضحة الدلالة في حالة إفرادها؛ إلا أنها عديمة المعنى التركيبي؛ ومعنى ذلك أن هناك نظمًا أو تركيبًا دلاليًا يتوازي مع التركيب النحوي، يجب أن يتحقق في الجملة؛ لكي تصبح جملة مفهومة أو لها معنى.

وهذا النظم أو التركيب الدلالي اللازم لبناء الجملة، يقوم على توافق العناصر الدلالية (دلالة الكلمات) داخل التركيب، على أن يكون هذا التوافق بادئًا في اللغة الإنجليزية من اليسار إلى اليمين، وبالعكس في اللغة العربية من اليمين إلى اليسار. وهذا الأمر هو الذي جعل جملة مثل:

^١ — انظر: دكتور نايف خرما ، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ، ١١٨



الثلج اشتعل، غير صحيحة دلاليًا وإن كانت صحيحة نحويًا؛ أما جملة: الثلج ذاب، صحيحة دلاليًا ونحويًا معًا، والسبب في ذلك هو التوافق الدلالي للكلمات داخل الجملة أو التركيب.

وقد أشار تشومسكي إلى هذه الطريقة في بناء الجمل وتوليدها، على نحو ما ذكر عنه جون ليونز، أن النموذج البسيط في بناء الجملة وتوليدها في النحو التوليدي، يُسمى عندهم نموذج: القواعد النحوية المحدودة Finite State Grammar، وهو الذي "يقوم على مبدأ يقول بأن الجمل تُولد عن طريق سلسلة من الاختيارات Series of Choices تبدأ من اليسار إلى اليمين، أو عند الانتهاء من اختيار العنصر الأول، فإن كل اختيار يأتي عقب ذلك يرتبط بالعناصر التي سبق اختيارها مباشرة، وبناء على ذلك يجري التركيب النحوي Syntactic Structure للجملة، حيث نجد أن جملة مثل: This man has brought some bread يتم توليدها على النحو التالي . لقد اخترنا كلمة This لكي تقع في صدر الجملة، وتم اختيارها من بين مجموعة من الكلمات ... تصلح للوقوع في صدر أي جملة في هذه اللغة . ثم تأتي بعد ذلك كلمة man، وقد تم اختيارها على أساس أنها من الكلمات التي يجوز أن تقع بعد كلمة This، وكذلك كلمة has بناء على أنها من الكلمات التي يجوز أيضاً أن تأتي بعد كلمة This أو كلمة man وهكذا... ولكن ماذا يحدث لو اخترنا كلمة مثل Those أو These لكي تحتل الصدارة في الجملة، فسنجد أن الاختيارات التالية تختلف، بحيث لا بد لنا من اختيار كلمة مثل men لكي تحتل المركز الثاني في الجملة، ثم كلمة مثل have لكي تحتل المركز الثالث، ثم تبقى احتمالات الاختيار للمركز الرابع وما يتلوه كما هي في الجملة الأولى." (١)

وهذا الذي ذهب إليه تشومسكي من وجوب تحقق استقامة المعنى في التركيب، هو ما سبقه إليه سيويه في باب: الاستقامة من الكلام

^١ — جون ليونز ، نظرية تشومسكي اللغوية ١٠٣ ، ١٠٤



والإحالة^(١)، حيث اشترط سيبويه في الجملة والكلام أن يكون مستقيماً نحوياً حسناً دلاليّاً، وهو أن يتوافق وضع الألفاظ في وظائفها النحوية في الجملة، مع معانيها الأولية المعجمية، وهو الوضع الذي يسمح به نظام اللغة، فقولهم: أتيتك أمس: قول مستقيم حسن، أما قولهم: حملتُ الجبل، وشربتُ ماءَ البحر، فهو كذب، وأما قولهم: سأتيكَ أمس، أو أتيتكُ غداً، فهو محال؛ لأن الكلمات وضعت موضعاً في الجملة لا يتوافق مع معانيها الأولية^(٢).

كما سبقه إليه العلامة عبد القاهر بقوله: " ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض"^(٣)، وقوله: " إنه لا يُتصورُ أن تعرفَ للفظ موضعاً، من غير أن تعرفَ معناه، ولا أن تتوخى في الألفاظ من حيثُ هي ألفاظٌ ترتيبياً ونظماً، وأنك تتوخى الترتيبَ في المعاني وتعملُ الفكرَ هناك . فإذا تمّ لك ذلك أتبعتهَا الألفاظُ، وقضوتُ بها آثارها . وأنك إذا فرغتَ من ترتيبِ المعاني في نفسك لم تحتجُ إلى أن تستأنفَ فكراً في ترتيبِ الألفاظِ بل تجدُها تترتبُ لك بحكمِ أنها خدَمٌ للمعاني وتابعةٌ لها ولاحقةٌ بها، وأن العلمَ بمواقعِ المعاني في النَّفسِ علمٌ بمواقعِ الألفاظِ الدالّةِ عليها في النُّطق"^(٤)

وبالإضافة إلى القواعد الإجمالية العامة السابقة التي يجب أن تراعى في التركيب عند بنائه أو تحليله، كذلك هناك قواعد تحويلية Transformational Rules اختيارية يجب أن تراعى عند بناء التركيب أو تحليله، قد عُرِفَت عند تشومسكي بقواعد: الحذف والإضافة والاستبدال، وهي تلك القواعد التي تُطبق على البنية العميقة لتحوّلها إلى البنية السطحية للتركيب، وهذه القواعد هي المسئولة عن تنظيم العلاقة بين

^١ — انظر: سيبويه ، الكتاب ، ١ / ٢٥ ، ٢٦

^٢ — انظر: سيبويه ، الكتاب ، ١ / ٢٥ ، ٢٦ وانظر تفصيل ذلك: دكتور محمد حماسة عبد

اللطيف ، النحو والدلالة ، ٦٥ وما بعدها

^٣ — عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ٤

^٤ — عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ٥٣ ، ٥٤



البنيتين؛ وبذلك يكون تشومسكي قد أدخل المعنى في تحليله للتركيب، مخالفاً بذلك البنيويين الوصفيين الذين نظروا إلى المعنى على أنه ليس من اختصاص أهل اللغة.^(١)

وقد بنى تشومسكي مفهوم القواعد التحويلية على ما عُرف عنده بما تتسم به اللغة من الكفاءة Competence، وهي ما يكون عند المتكلم باللغة من معرفة حدسية غير واعية بالأصوات والمعاني والنحو؛ وذلك في مقابل مفهوم الأداء Performance الذي هو عبارة عن ممارسة المتكلم للغة، التي ربما تكون صورة غير صحيحة لمخالفاتها قواعد اللغة^(٢)، وربما تكون اختياراً من عدة اختيارات ممكنة، ومن ثم يكون أداء المتكلم هو التحويل الذي يجريه على البنية العميقة أو أصل التركيب في الذهن، فينتج عنه أسلوبه المنعكس على البنية السطحية للتركيب؛ أي أن أداء المتكلم يكون اختياراً واحداً من عدة أداءات أو اختيارات ممكنة؛ ولذا فهي تمثل أسلوبه الذي يميزه .

ومن ثم يجب أن يبنى التركيب ويحلل في إطار كونه أداء تحويلياً أو أسلوبياً من عدة أداءات أسلوبية ممكنة في الكلام، وهذا هو التحليل البلاغي والأسلوبي للتركيب .

فتحليل الجملة أو التركيب عند التحويليين يبدأ بتحليل البنية السطحية له أو الجملة المحوَّلة غير النواة، في ضوء مقارنتها بالجملة النواة . ومثال ذلك من العربية، الجملة النواة: سرق اللص البنك، يمكن أن تشتق منها الجملة غير النواة: سُرِقَ البنكُ . وتبدو العلاقة التحويلية بين الجملتين، على النحو التالي:

فعل متعد مبني للمعلوم + مورفيم المعلوم + الاسم (١) + الاسم (٢)

فعل مبني للمجهول + مورفيم المجهول + الاسم (٢)

^١ — انظر: دكتور نايف خرما ، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ، ١١٨

^٢— See: Chomsky, Syntactic Structures, P. 4.



فقد استُبدل أثناء عملية التحويل، مورفيم البناء للمجهول بمورفيم البناء للمعلوم، كما حُذِفَ الفاعل (الاسم ١) من الجملة النواة، وتحوّل المفعول به (الاسم ٢) إلى نائب الفاعل . وهكذا نرى التحويل يقتضي: الحذف والاستبدال وإعادة ترتيب المكونات.(١)

فجملة مثل: جملة الاستفهام وجملة النفي والجملة المبنيّة للمجهول وغيرها، عُوِّمَت جميعها على أنها تحويلات لنمط الجملة العميقة أو النواة، وهي الجملة الخبرية المثبتة، وهي تحويلات قابلة للتطبيق على كل اللغات.(٢)

وتتمثل أهمية هذه القواعد التحويلية الاختيارية — التي يجريها المتكلم على البنية الأصل العميقة الخبرية التوليدية المباشرة، فيحولها إلى العديد من البنى التركيبية التحويلية الأسلوبية الظاهرة، التي تشترك مع البنية الأصل في أساس الدلالة، لكنها تختلف معها في وجوه المعنى وخصوصيته وبلاغته — في أن ميداني: علم النفس، وعلم الأسلوب، قد اتخذا من هذه القواعد منطلقاً لدراستهما.

ففي علم النفس غيّرت فكرة تشومسكي — عن البنية العميقة وارتباطها بالملكة اللغوية الفطرية عند الطفل، ووراثته القواعد الكلية للغة بعامة، واكتسابه القواعد الخاصة للغة معينة، في ضوء ما لديه من القواعد العامة أو ما يسمى بقواعد النحو الكلي — الفكر القديم عند علماء النفس في أن الطفل يولد صفحة بيضاء، ثم يكتب اللغة بعد ذلك .

وفي علم الأسلوب على نحو ما هو معروف عند أوهمان في مقاله عن: النحو التحويلي والأسلوب الأدبي، حيث يعدّ التحويلات التركيبية التي أشار إليها تشومسكي مميّزاً أسلوبياً للشاعر أو الكاتب؛ لأن اختيار الشاعر

^١ — انظر: دكتور رمضان عبد التواب، المخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي ،

^٢ — انظر: روبنز ، موجز تاريخ علم اللغة في الغرب ، ٣٥٧



أو الكاتب لتحويل من تحويلات التركيب، وإلحاحه عليه من بين مجموعة الطاقات التحويلية الكامنة في النظام اللغوي، يُعد بلا شك الأسلوب الذي يميزه. كما تساعدنا البنية العميقة والقواعد التحويلية في فهم التحويلات الأسلوبية وأنواع الغموض والتعقيدات التي نجدها في أسلوب الشاعر أو الكاتب.^(١)

ولعل ما أسماه تشومسكي هنا بالقواعد التحويلية وأهميتها في فهم معاني التركيب، هو ما سبقه إلى مثله العلامة البلاغي عبد القاهر الجرجاني بقوله: "وذلك أننا لا نعلم شيئاً يبتغيه الناظم بنظمه، غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه، فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك: زيد منطلق، وزيد ينطلق، وينطلق زيد، ومنطلق زيد، وزيد المنطلق، والمنطلق زيد، وزيد هو المنطلق، وزيد هو منطلق... فيصيب بكل من ذلك مكانه، ويستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي له".^(٢)

(٥) — يُبنى التركيبُ ويحللُ في ضوء كونه بنية عاملية تتأسس على العامل والربط

تبدى هذا الأساس عند تشومسكي في كتابه: نظرية العامل والربط *The Government and Binding Theory* ١٩٧٥م، وهي نظرية تعد توسيعاً للمفهوم الكلاسيكي للحكم أو التأثير *Re action*، أما الربط فيحدد الشروط التي تفسر تحتها الضمائر وبعض الكلمات الأخرى تفسيراً مرجعياً مشتركاً.^(٣)

ويقصد بهذه النظرية أن يُبنى التركيبُ ويحللُ في ضوء: تسلط وتأثير ألفاظه بعضها في بعض، واقتضاء دلالة ألفاظه بعضها لبعض، أي أن التركيب يقوم على نظرية العامل والأثر والربط، كما يقوم على قرائن

^١ — انظر: دكتور حلمي خليل، نظرية تشومسكي اللغوية، هامش ٣٣، ٣٤

^٢ — عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ٨١، ٨٢

^٣ — نظر: روبنز، موجز تاريخ علم اللغة في الغرب، ٣٦١



اللفظ والمعنى، وعلى علاقات الارتباط والربط بين عناصره اللفظية والدلالية.

فكما حلل التركيب — بالأسس السابقة — على أنه بنية تركيبية ودلالية، يُحلل بهذا الأساس على أنه بنية عاملية، تتوزع كلماته على: لفظ عامل، وآخر معمول، وأثر لهذا العمل؛ وذلك على أن (ج) تسيطر على: م س + م ف، وأن: (م ف) تسيطر على: فعل + م س . مع الأخذ في الاعتبار أن بعض اللغات يظهر فيها هذا الأثر لفظياً (العلامة الإعرابية) ومعنوياً مثل اللغة العربية، وبعضها تعتمد على موقع الكلمة ورتبتها ومدى التطابق بين كلماتها، عملاً بمبدأ التبعية Dependency ، والتحكم Governance، كما في اللغة الإنجليزية

نقد النظرية

إذا كانت نظرية تشومسكي تُعدّ من أفضل النظريات التي نظّرت للجملة والتركيب اللغوي: كيف يُنتج في اللغة ؟ وما العوامل المشاركة في إنتاجه ؟ وما يفعله المتكلم من إنشاء علاقات الإسناد والعامل والأثر والتبعية والربط والارتباط بين عناصره المورفولوجية من ناحية، وبين بنيته السطحية وبنيته العميقة من ناحية أخرى — إلا أن ثمّ عدة مآخذ على هذه النظرية، تتمثل في الآتي :

أولاً: يُؤخذ على هذه النظرية أن تشومسكي مثله مثل غيره من البنيويين وغالبية المدارس اللغوية التي ظهرت منذ الربع الثاني من القرن العشرين ، اتخذت من الجملة وحدة للتحليل والدراسة، ولم يتعدها لتحليل النص، على نحو ما استدركه بعد ذلك أصحاب المدارس اللغوية الأخرى: كالمدرسة النصية، التي نظّرت للنص لا للجملة بوصفه وحدة للتحليل، والمدرسة التداولية، التي نظّرت للنص بوصفه خطاباً Discourse له: متكلم، ومخاطب، وسياق خارجي وداخلي، وزمان ومكان، ورسالة أو قصد.



ومن ثم يأتي تحليل الجملة والتركيب عند هذه المدارس بوصفه جزءاً لا يتجزأ من النص، وهو ما لم يفعله تشومسكي .

ثانياً: يُؤخذ على تشومسكي في نظريته عن التركيب أنه اهتم بعملية إنتاجه وتوليد القواعد التوليدية والتحويلية التي يتبعها المتكلم عند إنتاجه إياه، ولم يُولِ الاهتمام اللازم ببيان المعنى والفروق الدلالية والمعاني والبلاغية لوجوه التحويلات والأساليب المختلفة، التي يجريها المتكلم على كلامه أثناء تحويله البنية العميقة للتركيب إلى وجوه من البنى السطحية المختلفة. فلم يوضح دلالة كل من: الحذف والإضافة والنقل والاستبدال، على نحو ما أفاض في بيانه في نظريته عن النظم العلامة عبد القاهر الجرجاني قبله بتسعة قرون .

ثالثاً: لعل اهتمام تشومسكي في نظريته عن التركيب جاء مركزاً أكثر على المتكلم، وما يفعله من استثارة لمملكته اللغوية الفطرية في استرجاع قواعد البنية اللغوية العميقة ونماذجها التركيبية، وأن يُجري عليها القواعد التحويلية، ليُنتج في النهاية جملة أو تركيباً لغوياً ظاهرياً، يطلق عليه البنية السطحية للتركيب؛ الأمر الذي يوحي بأن نظرية تشومسكي تصف الطريقة التي يُنتج بها الكلام، ولا تصف الطريقة التي يُستقبل بها، ولذا تكرر عنده مصطلح يُنتج Producte ويولد Generate وغيرها من المصطلحات الدالة على إنتاج الكلام، لا على استقباله وتحليله.

رابعاً: لعل مما يُلاحظ على نظرية تشومسكي عن التركيب عدم إعطائه السياق Context دوره الذي يستحقه، سواء في إنتاج التركيب أو في تحليله واستقباله . وهذا ما ركز عليه من قبله البلاغيون العرب وعبد القاهر الجرجاني في نظريته عن النظم، على نحو ما عرف عندهم من مبدأ: مطابقة الكلام لمقتضى الحال^(١)، وكما قال عبد القاهر: " فاعلم أن ليست المزية واجبة لها(أي للألفاظ) في أنفسها من حيث هي على

^١ - القزويني ، الإيضاح في علوم البلاغة ، ١٣



الإطلاق، ولكن تعرض بسبب المعاني والأغراض التي يُوضع لها الكلام، ثم بحسب موقع بعضها من بعض، واستعمال بعضها مع بعض... بل ليس من فضل ومزية إلا بحسب الموضع، وبحسب المعنى الذي تريد، والغرض الذي تؤم." (١)

خامساً: رؤية جديدة لعمل نظرية نحوية لبناء التركيب اللغوي وتحليله (نظرية التركيب النصي)

فلسفة النظرية

لعلنا لا نوفق في عمل نظرية لتحليل التركيب اللغوي، تتسم بالشمول والوضوح والدقة، إلا إذا حددنا العوامل التي تشارك في إنتاج التركيب وبنائه؛ بحيث لا يحلل التركيب إلا بأن تُراعى في ذلك كل العوامل التي شاركت في إنتاجه، وأثرت في تكوينه .

ولذا، يقترح الباحث أن يكون اسم النظرية (نظرية التركيب النصي)، على اعتداد أن التركيب يجب أن يكون جزءاً من النص، ولا يمكن أن يستقل عنه؛ لأن واقع اللغة يُثبت أن الإنسان لا يتكلم إلا بجُمْل أو تراكيب بعضها متصل ببعض، مسوقة في حوار اتصالي، له كافة عناصر عملية الاتصال؛ ومن ثم لا يجوز تحليله إلا في إطار الطبيعة التي يُوجد عليها في اللغة، أعني طبيعة اتصاله بالنص بنيته الكبرى التي تحيط به، وطبيعته الاتصالية التداولية التي يأخذها من النص، لأنه جزء من النص الذي يُساق في عملية اتصال.

فالتراكيب اللغوية ليس مجرد كلمات لغوية مرصوفة رصاً مجرداً، بل هو نظم كلمات في خيط من المعاني، في إطار عملية اتصال متكاملة العناصر: متكلم له قصوده ودوافعه ووسائله في أداء الكلام، ومخاطب

^١ — عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ٨٧



ودوره في استقبال الكلام وتفسيره، ورسالة أو هدف وقصد، وسياق أو مقام أو مقتضى حال خارجي، وسياق لغوي داخلي، فضلاً عن القواعد العامة للغة الكلام .

ولعل كل العناصر السابقة المشاركة في إنتاج التركيب قد روعيت في النظريات اللغوية التي تلت نظرية تشومسكي، والتي عدت النص وليس التركيب وحدة للتحليل، مثل النظرية النصية عند روبرت دي بوجراند وفولفجانج، اللذين حللا الجملة والتركيب بوصفه جزءاً لا يتجزأ من النص، الذي اكتسب عندهما معنى شاملاً جديداً، ليس مجرد مجموعة جمل متتالية، بل يمكن أن يكون جملة أو تركيباً واحداً، ويمكن أن يكون مجموعة جمل متتالية في تماسك بروابط من اللفظ وروابط من المعنى، مُحَقَّقةً بنية لغوية مسوقة في عملية اتصال .

ولذا، إذا أردنا أن نحلل التركيب النصي، لا بد أن نعرفه على أنه " نظم مجموعة من العلامات اللغوية في بنية دلالية مسوقة في عملية اتصال " ونكون بهذا التعريف قد أحطنا بالسمات التركيبية للتركيب النصي والعوامل التي شاركت في إنتاجه والوظائف اللغوية التي ينشدها، لأن عبارة " نظم مجموعة من العلامات اللغوية " تعني اتسام التركيب النصي بالسبك النحوي والتماسك التركيبي لمجموعة العلامات اللغوية اللفظية والإشارية التي تُنظَم في بنية التركيب الكلية نظماً خاصاً عبر أدوات من الربط النحوي ووسائل من التماسك النصي. أما عبارة " في بنية دلالية " فإنها تعني أن قيمة التركيب فيما يتضمنه من دلالة، وأن هدف السبك النحوي والنظم التركيبي والبناء الجملي هو الحبك الدلالي وترايط الأفكار وبناء المعنى. كما أن عبارة " مسوقة في عملية اتصال " تؤكد على طبيعة التركيب النصي ووظيفته اللغوية الأساسية، فكل تركيب نصي لا يوجد إلا في مشهد لغوي حواري وسياق اتصالي له مُرسل ومستقبل ورسالة وقناة اتصال، فليس ثمة تركيب أو نص لم يكن له ناصٍ ومخاطبٌ وسياق ومقام ورسالة أو هدف، فضلاً عن أن أي تركيب أو نص لا بد أن يهدف إلى اتصال أيا كان نوع هذه الاتصال أو هدفه.



ومما سبق يتضح أن التركيب النصي ليس مجرد مجموعة ألفاظ أو جمل مترابطة، كما قلنا، بل هو نظم تركيبى وبناء دلالي وخطاب له تداولياته وحدث اتصالي له عناصره المشاركة في إيجاده أو إنتاجه من مرسل ومستقبل ورسالة وقناة اتصال .

مفهوم نظرية التركيب النصي

ولذا، يمكننا أن نعرف نظرية التركيب النصي بأنها النظرية التي تحلل التركيب النصي بوصفه تركيباً جُبلَ على طبيعتين: طبيعة لغوية نصية، وأخرى اتصالية تداولية، وأن دراسة التركيب وتحليله لا بد أن تراعي فيه هاتين الطبيعتين، بحيث يُدرس التركيب النصي دراسة لغوية نصية وصفية Description لعناصره اللغوية، ولكن في ضوء المعرفة بكافة العناصر المشاركة في إنتاج النص [المتكلم وقدرته على اختيار الكلمات والأساليب والأدوات اللغوية، والسياق ودوره في تحديد دلالات النص ومعانيه، والمقام وأثره في توجيه دلالة التركيب، والمتلقي ودوره في سد فراغات النص أو التركيب وفهم حذفاته] وتلك هي الدراسة التداولية للتركيب النصي.

إجراءات النظرية في تحليل التركيب

لعل أفضل ما يعتمد عليه الباحث لرؤيته في تحليل التركيب النصي إجراءات الدراسة النصية أو ما يُسمى بالإجراءات المنهجية لعلم اللغة النصي؛ لأنها إجراءات تعتمد في التحليل كل العناصر المشاركة في إنتاج النص بوصفه خطاباً اتصالياً، فضلاً عن أن تحليلها يكون لكل العناصر اللفظية والوحدات الدلالية المشكلة للنص أو التركيب النصي بوصفه بنية لفظية وتداولية معاً؛ ومن ثم فلا غرو من القول بأنها إجراءات منهج بنيوي نحوي توليدي تداولي في آن واحد.



وخلاصة القول أن عملية تحليل التركيب وتفسيره ونقده يمكن أن تكون من خلال ثلاثة إجراءات منهجية تحليلية، يمكن توضيحها على النحو الآتي:

الإجراء الأول: تحليل العناصر التداولية للتركيب

يتمثل هذا الإجراء فيما يلزم المتلقي تحضيره من عناصر لغوية وتداولية فاعلة في إنتاج التركيب ومن ثم في تحليله، مثل عنصر: [المتكلم وهدفه أو رسالته المقصودة من التركيب وقدرته على اختيار الكلمات والأساليب والأدوات اللغوية اللازمة، والسياق النصي والمقام ودورها في تحديد دلالة التركيب وتوجيه معانيه]. وتلك هي الدراسة التداولية للتركيب النصي.

الإجراء الثاني: تحليل معاني كلمات التركيب ومركباته في ضوء العناصر التداولية له

إذا كان للكلمة معنى داخل التركيب يختلف عن معناها خارجه، كذلك فإن للتركيب معنى داخل النص يختلف عن معناه خارجه؛ ومن ثم يجيء هذا الإجراء ليحلل التركيب إلى كلماته وعناصره المورفولوجية، تحليلاً يبين العلاقات النحوية بينها، فيبين المسند Predicate من المسند إليه Subject، ثم يحلل المكونات الحرفية والاسمية والفعلية لكل من المسند والمسند إليه، ليكشف عن المعاني المعجمية والصرفية والنحوية لكلمات التركيب، مثل ما يحدث في النظريات السابقة، ولكن الفارق أن التحليل هنا لا يكون مجرداً ولا مستقلاً، بل يكون في ضوء المعرفة التامة بالعناصر التداولية للتركيب، وهي: السياق النصي، ومقتضى الحال، وقصد المتكلم، ودوره في اختيار الكلمات والأساليب والأدوات اللغوية اللازمة؛ لأن كل هذه العناصر لها تأثيرها الفعال في تحديد معنى التركيب.



الإجراء الثالث: تحليل الظواهر التحويلية والأسلوبية للتركيب

يقصد به تحليل الظواهر التحويلية والأسلوبية التي يتماسك بها التركيب النصي على مستوى اللفظ والدلالة، وهي الظواهر التي يترابط بها التركيب على مستوى كلماته ومركباته، من مثل ظاهرة: التجاور، والتقابل، والاستبدال، والإحالة، والحذف، والذكر، والإظهار والإضمار؛ وغير ذلك من الوسائل أو الظواهر التي تعكس لنا المعنى المقصود من التركيب وغرض المتكلم منه، لأن كثيراً من التراكيب تُبنى على معنيين: الأول معنى سطحي يظهر من المعاني المباشرة لكلماته ومركباته، والثاني معنى تحتي عميق لا يظهر إلا بتأول الظواهر الأسلوبية والقواعد التحويلية التي أُجريت على التركيب .

وقد أدرك هذا المعنى عبد القاهر الجرجاني عندما اشترط التعقل لفهم بعض المعاني غير المباشرة، وذلك لأنه قد يكون للجملّة أو للتركيب معنى، ثم يكون لهذا المعنى معنى، اصطلاح عليه الجرجاني بـ (معنى المعنى) أو المعنى الثاني، وأن هذا المعنى الثاني تحتي وعميق وغير مباشر، قال عبد القاهر: "وهي أن تقول المعنى ومعنى المعنى، تعني بالمعنى: المفهوم من ظاهر اللفظ والذي تصل إليه بغير واسطة، وبمعنى لمعنى: أن تعقل من اللفظ معنى ثم يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر." (١)

١ - انظر عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ٢٦٣



خاتمة الدراسة

تعد هذه الدراسة محاولة من الباحث لرصد ملامح النظرية النحوية التركيبية، في الفكر النحوي والبلاغي عند العرب، وفي الفكر النحوي عند الغرب، متمثلاً في جهود تشومسكي في نظريته البنيوية التوليدية التحويلية؛ وخلال تتبع الباحث لملامح هذه النظرية ومراحل تطورها في الفكرين العربي والغربي، توصل إلى العديد من النتائج، يمكن أن نذكر أهمها فيما يأتي:

أولاً: أثبتت الدراسة أن دراسة النحويين للنظرية النحوية في كتب النحو، لم تفِ بعمل نظرية متكاملة عن التركيب، وإنما يجب أن نضم إلى جهودهم جهود البلاغيين العرب، خاصة عبد القاهر الجرجاني في دراسته معاني النحو وظواهر التركيب في نظرية النظم في مصنفه: دلائل الإعجاز؛ حتى يمكن أن نخرج بنظرية نحوية عربية متكاملة تكشف عن كافة المعاني النحوية والبلاغية للتركيب. ولعل السبب في ذلك أن النحاة ركزوا في تحليلهم للجملة والتركيب على بيان المعاني النحوية وعلاقة كل كلمة بغيرها داخل التركيب، فميزوا مثلاً في الجملة المبتدأ من الخبر، والفعل من الفاعل من المفاعيل من التمييز من الصفة من الحال؛ لكنهم لم يميزوا بين كون الخبر اسماً وبين كونه فعلاً، في مثل قولنا: زيد منطلق، وزيد ينطلق، على مستوى المعنى البلاغي والأسلوبي، كما أنهم لم يميزوا بين كون الخبر معرفة وبين كونه نكرة، في مثل قولنا: زيد منطلق، وزيد المنطلق. فأهملوا بذلك المعاني البلاغية والسياقية والأسلوبية، التي استدركها بعد ذلك عبد القاهر في نظريته عن النظم.

ثانياً: أثبتت الدراسة أن النحاة في نظريتهم لم يهتموا ببيان أهمية الروابط اللفظية في بناء التركيب وترابط المعنى، كالضماير والأسماء الموصولة وأسماء الإشارة؛ فلم يهتموا بالروابط اللفظية إلا بما له وظيفة نحوية أو يكون



عاملاً فيما بعده من كلمات التركيب، كحروف الجر وحروف العطف وأدوات الشرط، على اعتبار أنها عوامل نحوية تعمل فيما بعدها، وليس على اعتبار أن لها أهمية في ترابط دلالة التركيب . وهذا ما استدركه علماء لغة النص أو أصحاب النظرية النصية في العصر الحديث .

ثالثاً: أكدت الدراسة أن النحاة أغفلوا في تحليلهم للتركيب المعاني التي يكتسبها من تداوليات الخطاب أو نصية النص، على نحو ما هو مقنن في النظريتين الخاصتين: بتداوليات الخطاب، وعلم اللغة النصي؛ لأن التركيب وإن كان جملة واحدة، لا بد من يُنظر إليه بوصفه نصاً Text وخطاباً Discourse قادراً على الإقصاد والتأثير والفعل، وله كافة عناصر الخطاب والاتصال من: متكلم ومخاطب ورسالة أو هدف وسياق لغوي داخلي وسياق مقامي خارجي، تشارك جميعها في إنتاج النص، ولا بد أن تُراعى جميعها عند تحليله وتفسيره ونقده.

رابعاً: أثبتت الدراسة أن البلاغيين العرب لم يدرجوا في دراستهم نظرية النظم وعلم المعاني، المعاني النصية أو معاني نحو النص وترابط الدلالة وحبكها، مثل المعاني المترتبة على: حسن الافتتاح، والاستدراج، والإرصاد، وحسن التخلص، والمؤاخاة بين المعاني، والتكرار، والاستطراد، وحسن التقسيم، واللف والنشر، والالتفات، والطباق، والمقابلة، والتورية، وتمكن القافية والفاصلة، وحسن الخاتمة، وغير ذلك من ظواهر معاني النص التي لم يدرجها البلاغيون العرب تحت علم المعاني، وأدرجوها تحت علم البديع مع التجنيس والسجع وتوافق الفاصلة والترصيع والتصريع وغير ذلك من ظواهر اللفظ .

خامساً: أوضحت الدراسة أن البلاغيين العرب وعبد القاهر في نظريتهم عن النظم، قصرُوا عملية وصل الكلمات والتركيب وربطها، على الروابط اللفظية دون الروابط الدلالية، كما قصرُوا



الروابط اللفظية على حروف العطف دون سائر الروابط الحرفية والاسمية الأخرى كـ: حروف الاستثناء وحروف الجر وأدوات الشرط وأسماء الإشارة وأسماء الموصول والضمائر، وغير ذلك من أدوات الوصل والربط والإحالة، التي استدرکها بعد ذلك علماء لغة النص على نحو ما يظهر في حدهم للنص بأنه: " وحدات لغوية متتابعة مبنية بسلاسل إضمار متصلة.

سادساً: دلت الدراسة على أن نظرية تشومسكي نجحت في أنها نظرت للجملة والتركيب اللغوي: كيفية إنتاجه وبنائه، والعوامل المشاركة في إنتاجه، وما يفعله المتكلم من إنشاء علاقات الإسناد والعامل والأثر والتبعية والربط والارتباط بين عناصره المورفولوجية، وما يفعله كذلك من إجراء قواعده التحويلية والأسلوبية على البنية العميقة للتركيب ليحوّله إلى بنية سطحية محوّلة.

سابعاً: أثبتت الدراسة أن تشومسكي في نظريته عن التركيب مثله مثل غيره من البنيويين وغالبية المدارس اللغوية التي ظهرت منذ الربع الثاني من القرن العشرين، اتخذت من الجملة والتركيب وحدة للتحليل والدراسة، أي أنه وضع أسسه ومفاهيمه لتحليل التركيب بصفته بنية مستقلة بعيدة عن النص، الأمر الذي انتقده بعد ذلك أصحاب المدارس اللغوية الأخرى: كالمدرسة النصية والمدرسة التداولية، الذين نظروا للنص لا للجملة بوصفه وحدة للتحليل، ومن ثم جاءت أسسه ومفاهيمه لتحليل التركيب بوصفه جزءاً من نسيجه الأكبر وهو النص، وهو ما لم يفعله تشومسكي؛ الأمر الذي دفعه إلى عدم إعطائه السياق Context دوره الذي يستحقه، عند تحليل التركيب واستقباله . وهذا ما ركز عليه من قبله البلاغيون العرب وعبد القاهر الجرجاني في نظريته عن النظم، على نحو ما عرف عندهم من مبدأ: مطابقة الكلام لمقتضى الحال

ثامناً: أوضحت الدراسة أن تشومسكي في نظريته عن التركيب اهتم بعملية إنتاجه وتوليد القواعد التوليدية والتحويلية التي يتبعها المتكلم



عند إنتاجه إياه، ولم يُولِ الاهتمام اللازم ببيان المعنى والفروق الدلالية والمعاني والبلاغية لوجوه التحويلات والأساليب المختلفة، التي يجريها المتكلم على كلامه أثناء تحويله البنية العميقة للتركيب إلى وجوه من البنى السطحية المختلفة. فلم يوضح دلالة كل من: الحذف والإضافة والنقل والاستبدال، على نحو ما أفاض في بيانه في نظريته عن النظم العلامة عبد القاهر الجرجاني قبله بتسعة قرون .

تاسعاً: أثبتت الدراسة أن تشومسكي في نظريته عن التركيب اهتم أكثر بالمتكلم، وما يفعله من استثارة لمملكته اللغوية الفطرية في استرجاع قواعد البنية اللغوية العميقة ونماذجها التركيبية، وأن يُجري عليها القواعد التحويلية، لينتج في النهاية جملة أو تركيباً لغوياً ظاهرياً، يطلق عليه البنية السطحية للتركيب؛ الأمر الذي يوحي بأن نظرية تشومسكي تصف الطريقة التي يُنتج بها الكلام، ولا تصف الطريقة التي يُستقبل بها، ولذا تكرر عنده مصطلح يُنتج Producte ويولد Generate وغيرها من المصطلحات الدالة على إنتاج الكلام، لا على استقباله وتحليله.

عاشرأ: توصلت الدراسة إلى رؤية لعمل نظرية نحوية شاملة لتحليل التركيب النصي تحليلاً، يكشف عن كافة معانيه الصرفية والنحوية وأسلوبية والتداولية، من خلال مجموعة إجراءات منهجية منظمة ومتدرجة .



مراجع الدراسة

(١)-المراجع العربية

- ١ — دكتور أحمد مصطفى الشيمي، العلاقة بين مفهومي الأصل والبنية العميقة في التراث النحوي والدرس اللغوي الحديث، رسالة دكتوراه، كلية البنات، جامعة عين شمس، ١٩٩٨م
- ٢ — الباقلاني، إعجاز القرآن، شرح وتعليق دكتور محمد عبد المنعم خفاجي، بيروت، ١٩٩١م
- ٣ — تشومسكي، البنى النحوية، ترجمة دكتور يؤيل يوسف عزيز، إصدار دور الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق، ط١، ١٩٨٧م
- ٤ — دكتور تمام حسان ، اللغة العربية: معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٤م
- ٥ — دكتور تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٠
- ٦ — الجاحظ، الحيوان، تحقيق عبد السلام محمد هارون، البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٣٨م
- ٧ — الجبائي: المغني في أبواب التوحيد والعدل، تحقيق إبراهيم مذكور، القاهرة، ١٩٦٢م
- ٨ — ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٦م
- ٩ — جون ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة دكتور حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية، القاهرة، ط١، ١٩٨٥م



- ١٠ — ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق دكتور إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين للطباعة والنشر، ط١، ٢٠٠٥م
- ١١ — الخطابي، بيان إعجاز القرآن؛ وذلك ضمن كتاب: ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، تحقيق دكتور محمد خلف الله ودكتور زغلول سلام، دار المعارف، ١٩٥٦م
- ١٢ — دي سوسير، فصول في علم اللغة العام، ترجمة دكتور أحمد نعيم الكراعين، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د.ت
- ١٣ — ابن رشيق القيرواني، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ١٩٨١م
- ١٤ — الرضي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق حسن بن محمد بن إبراهيم ويحي بشير مصطفى، نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، ١٩٦٦م .
- ١٥ — الرماني، النكت في إعجاز القرآن، وذلك ضمن كتاب: ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، تحقيق دكتور محمد خلف الله ودكتور زغلول سلام، دار المعارف، ١٩٥٦م
- ١٦ — دكتور رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٩٧م
- ١٧ — روبنز، موجز تاريخ علم اللغة في الغرب، ترجمة دكتور أحمد عوض، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ع ٢٢٧، نوفمبر ١٩٩٧م
- ١٨ — الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تحقيق دكتور مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط٥، ١٩٨٦م



١٩ — دكتور سعد مصلوح، في البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٦ م

٢٠ — دكتور السعيد شنوكة، دراسات في آليات التحليل وأصول اللغة والنحو، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٩ م

٢١ — السكاكي، مفتاح العلوم، ضبطه وعلق عليه نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٩٨٧ م

٢٢ — سيويه ، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٨ م

٢٣ — السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٨ م

٣٤ — دكتور صبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، دار قباء للطباعة، القاهرة، ٢٠٠٠ م

٢٥ — ابن طباطبا، عيار الشعر، تحقيق عبد العزيز بن ناصر المانع، الخانجي، د.ت

٢٦ — دكتور عبد الحميد مصطفى السيد، بنية الجملة العربية في ضوء المنهجين الوصفي والتحويلي، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، مجلس النشر العلمي جامعة الكويت، ٧٥٤، صيف ٢٠٠١ م

٢٧ — عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة الإيمان، المنصورة، القاهرة، د.ت

٢٨ — عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٩ م



٢٩ — عبد القاهر الجرجاني، العوامل المائة النحوية شرح الشيخ خالد الأزهرى، تحقيق دكتور البدر اوى زهران، دار المعارف، القاهرة، ط٤، ١٩٨٨م

٣٠ — دكتور عبده الراجحى، النحو العربى والدرس الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٩م

٣١ — علي بن محمد الجرجاني، التعريفات، تحقيق إبراهيم الأبيارى، دار الكتاب العربى، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ

٣٢ — قدامة بن جعفر، نقد الشعر، تحقيق كمال مصطفى، مكتبة الخانجى، ١٩٧٨م

٣٣ — القزوينى، الإيضاح فى علوم البلاغة، دار إحياء العلوم، بيروت، ط٤، ١٩٩٨م

٣٤ — ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربى، القاهرة، ١٩٦٧م

٣٥ — دكتور محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوى الدلائلى، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٠م

٣٦ — دكتور مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط فى تركيب الجملة العربية، سلسلة لغويات، مكتبة لبنان الشركة المصرية العالمية للنشر (لونجمان)، القاهرة، ١٩٩٧م

٣٧ — دكتور نايف خرما، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، عدد سبتمبر ١٩٧٨م، ط٢، نوفمبر ١٩٧٩م



٣٨ — دكتور نزار التجديتي، مفهوم التلقي من خلال الأنموذج التواصلي
لنظرية زيجفريد شميث، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة ،
الكويت، ٤٤، ٢٠٠٧م

٣٩ — ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق
محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٩م

٤٠ — ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق
محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا بيروت ، ١٩٩١م

٤١ — أبو هلال العسكري، الصناعتين، تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد
أبي الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، دت

(٢). المراجع الأجنبية

- 1 - Bloomfield, Language, London, 1973.
- 2 - Chomsky, Aspects of the Theory of Syntax, Cambridge, Mass, 1965.
- 3- Chomsky, Syntactic Structures, the Hague: Mouton & Co, 1957.
- 4 - Jakobson and M. Hall, Preliminaries to Speech Analysis, 1952 .
- 5 - Keith Allin , Linguistic Meaning , U.S.A, 1986.
- 6 - - Micropaedia, U.S.A, 1974.
- 7 - Postal, Underlying and Superficial Linguistic Structure, 1964.
- 7 - Robert Allin de Beaugrand and Wolfgang Ulrich Dresslar, Introduction to Text Linguistics, Longman, London. New York, 1981 .
- 8 – Sapir, Language, New York, 1921